تقرير اليمن

لشهري يناير وفبراير 2022

حينما يضرب العمالقة

يناير وفبراير 2022

SANA'A
CENTER FOR STRATEGIC STUDIES
مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية

مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية

هو مركز أبحاث مستقل يسعى إلى إحداث فارق عبر الإنتاج المعرفي، مع تركيز خاص على اليمن والإقليم المجاور. تغطي إصدارات وبرامج المركز، المتوفرة باللغتين العربية والإنجليزية، التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية، بهدف التأثير على السياسات المحلية والإقليمية والدولية.

صورة الغلاف:

آليات عسكرية من ألوية العمالقة تتقدم عبر مديرية عين بمحافظة شبوة في 9 يناير/كانون الثاني 2022 // صورة لمركز صنعاء

جميع الحقوق محفوظة © لـ مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية، 2022

جدول المحتويات

ملخص تنفيذي 5

التطورات على الساحة السياسية 6

الجهات الفاعلة المحلية والإقليمية والدولية تنجرف أكثر إلى الحرب 6

التطورات في مناطق سيطرة الحكومة اليمنية 7

تصاعد التوتر في المهرة في أعقاب هجمات الحوثيين ضد الإمارات 7

التحالف بقيادة السعودية يشكل ألوية عمالقة بمحور سبأ في مأرب 7

اختطاف موظفين أمميين في أبين 7

التطورات في مناطق سيطرة الحوثيين 8

قوات الحوثيين تستولي على سفينة إماراتية قبالة ساحل البحر الأحمر في اليمن 8

غارات التحالف الجوية تتسبب في انقطاع الإنترنت وتستهدف مركز احتجاز 8

محكمة الحوثيين تغلق مكتبة شهيرة في صنعاء 8

الحوثيون يعتقلون موظفًا يمنيًا آخر للسفارة الأمريكية 9

قيادي حوثي يؤيد المزاعم الروسية في أوكرانيا 9

التطورات على الساحة الدولية 9

مجلس الأمن يصف الحوثيين بـ"الجماعة الإرهابية" في قرار تجديد نظام العقوبات 9

تطورات الحرب 10

ألوية العمالقة تطرد قوات الحوثيين من شبوة 10

ألوية العمالقة 11

هجمات الحوثيين ضد الإمارات 11

استمرار الاشتباكات الطفيفة على عدة جبهات 12

معارك قتالية في المناطق الحدودية الشمالية 13

اختطاف موظفين للأمم المتحدة ومنظمة أطباء بلا حدود في أبين وحضرموت 13

التطورات الاقتصادية 14

أزمة وقود خانقة في كل أرجاء البلاد 14

الغزو الروسي لأوكرانيا يؤثر على اليمن: القمح والوقود والمساعدات 15

الأمم المتحدة تقول إن الحكومة والحوثيين، "اتفقوا من حيث المبدأ" على حل أزمة خزان صافر العائم 16
نادي باريس يعلق مدفوعات الدين اليمني 16
إنتاج النفط في حضرموت: المحافظ يوقف الصادرات والشركة الكندية توقف العمليات 16
مزيد من انخفاض قيمة الريال اليمني في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة 17

مقال مصوّر: الحياة في عدن 18

مأزق اختيار رئيس ليس مقدرًا له الزعامة 22

الهروب الأول 22
البحث عن رئيس ضعيف 23
على خطى صالح 23
الهروب الثاني 24
الهروب الأخير 24
متلازمة هادي والحرب 25

المشهد من صنعاء: قصف مكثف وأزمات مركبة 26

ماذا يخبرنا تقرير فريق الأمم المتحدة الجديد عن العلاقات بين إيران والحوثيين؟ 28

البيانات المعيبة تستمر في العصف بالاستجابة الإنسانية في اليمن 30

ملخص تنفيذي

أدى التهديد الحوثي لمأرب الذي دام طوال عام 2021 إلى إحداث تحول في استراتيجية المملكة العربية السعودية التي أعادت الدور الطليعي إلى الإمارات العربية المتحدة والقوات اليمنية الموالية لها. وجاءت نقطة التحول في يناير/ كانون الثاني عندما طردت ألوية العمالقة المدعومة من الإمارات قوات الحوثيين من شبوة ودخلت جنوب مأرب، مما أجبر الحوثيين على تحويل الموارد بعيدًا عن حملتهم ضد مدينة مأرب. وكان للنفوذ الإماراتي أثره في تحفيز الهجمات الحوثية بالصواريخ والطائرات المسيّرة على أبو ظبي، الأمر الذي أسفر عن تصعيد مكثف ومستمر من الغارات الجوية للتحالف الذي تقوده السعودية على صنعاء وأجزاء أخرى من شمالي اليمن الذي يسيطر عليه الحوثيون.

وفي الوقت الذي خف فيه خطر سقوط مأرب وشبوة في أيدي الحوثيين، كانت التحولات داخل التحالف المناهض للحوثيين وفي ساحة المعركة تعلن بداية مرحلة جديدة من الحرب. تفاقم عدم اليقين الذي خلقه ذلك بسبب نقص الوقود وارتفاع أسعار المواد الغذائية واحتمال أن تؤدي الحرب الروسية على أوكرانيا إلى خفض المساعدات الإنسانية لليمن.

قصر المعاشيق الرئاسي في عدن، اليمن، 21 فبراير/ شباط 2022 // صورة لمركز صنعاء بعدسة سام تارلينغ

التطورات على الساحة السياسية

كيسي كومبس

الجهات الفاعلة المحلية والإقليمية والدولية تنجرف أكثر إلى الحرب

في 17 يناير/كانون الثاني، أطلق الحوثيون سيلًا من الطائرات المسيّرة والصواريخ على منشأة نفطية وعلى مطار أبو ظبي، ما أدى إلى مقتل ثلاثة مدنيين. جاءت الحملة في غمار هجوم بري مدعوم من الإمارات بقيادة ألوية العمالقة الجنوبية التي طردت قوات الحوثيين من شبوة وأجزاء من محافظة مأرب. كانت المرة الأولى التي يستهدف فيها الحوثيون الإمارات منذ عام 2018، ليساهم في تصعيد المواجهات بين الأطراف اليمنية المتحاربة وداعميها الإقليميين والدوليين. في يوم شن الهجمات، التقى الناطق باسم الحوثيين محمد عبدالسلام بالرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي، وقبل انتهاء اليوم، طلب وزير الخارجية الإماراتي عبدالله بن زايد من الولايات المتحدة، خلال اتصال هاتفي مع نظيره الأمريكي أنتوني بلينكن، إعادة تصنيف الحوثيين كمنظمة إرهابية أجنبية.

استمر الحوثيون في استهداف الامارات بشن هجمات أخرى بالطائرات المسيّرة والصواريخ في 24 يناير/كانون الثاني و31 يناير/كانون الثاني، حيث وقع الهجوم الأخير خلال الزيارة الاستهلالية التي قام بها الرئيس الإسرائيلي إسحاق هرتسوغ إلى أبو ظبي. أدت الهجمات إلى تفعيل الدفاعات الجوية الإماراتية والأمريكية وأجبرت أفراد القوات الأمريكية في قاعدة الظفرة الجوية خارج أبو ظبي على الاحتماء لفترة وجيزة. ورد البنتاغون بنشر مدمرة الصواريخ الموجهة يو إس إس كول في الإمارات، إلى جانب طائرات مقاتلة من طراز F-22 في القاعدة الجوية. كما تعهد بالمساعدة على تجديد الدفاعات الصاروخية الإماراتية، التي تشمل منظومتي ثاد وباتريوت الأمريكيتيّن الصنع.

في 19 يناير/كانون الثاني، أي في أعقاب الجولة الأولى من هجمات الحوثيين، صرّح الرئيس جو بايدن للصحفيين بأن مسألة إعادة تصنيف الجماعة كمنظمة إرهابية أجنبية "قيد النظر". ذكر موقع أكسيوس في وقت لاحق أنه خلال اجتماع مشترك بين الوكالات الحكومية حول هذا الموضوع في البيت الأبيض، كان مجلس الأمن القومي أكثر انفتاحًا على إعادة تصنيف الحوثيين كجماعة إرهابية، في حين أيدت وزارة الخارجية العقوبات المستهدفة، كتلك التي أعلنتها وزارة الخزانة الأمريكية في الأسبوع الأخير من فبراير/ شباط.

في 22 يناير/كانون الثاني، هتف عشرات المتظاهرين في قطاع غزة بقيادة حركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية الموالية لإيران "الموت لآل سعود" ورفعوا لافتات لزعيم جماعة الحوثيين المسلحة (أنصار الله) عبدالملك الحوثي. جاءت المظاهرات في أعقاب تصاعد حدة الغارات الجوية للتحالف الذي تقوده السعودية في جميع أنحاء اليمن، وتسببت في انقطاع خدمة الإنترنت في عموم البلاد وأسفرت عن مقتل عشرات الأشخاص، من بينهم 91 شخصًا على الأقل في مركز احتجاز يديره الحوثيون في مدينة صعدة، ويضم محتجزين على ذمة المحاكمة ومهاجرين أفارقة (انظر: "غارات التحالف

الجوية تتسبب في انقطاع الإنترنت وتستهدف مركز احتجاز"). في اليوم التالي للاحتجاجات، تصدر هاشتاق "الفلسطيني يؤيد الحوثي" على مواقع التواصل الاجتماعي، في الوقت الذي حاولت فيه حركة حماس الفلسطينية النأي بنفسها عن الاحتجاجات، وعادة هي التي تسمح بالتجمعات العامة في قطاع غزة. حاولت حماس موازنة العلاقات مع إيران من جهة وجيرانها العرب من جهة أخرى، وأصدرت بيانًا أكدت فيه أن هتافات الفلسطينيين ضد دول الخليج "لا تعبّر عن موقف الحركة وسياستها المعروفة والثابتة في عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول".

في 23 يناير/كانون الثاني، وكرد فعل على الهجمات ضد الإمارات، عقدت جامعة الدول العربية جلسة طارئة أصدرت خلاله قرارًا يدعو إلى تصنيف الحوثيين كـ"منظمة إرهابية". في اليوم نفسه، أطلقت ميليشيا كتائب حزب الله العراقية المدعومة من إيران حملة لجمع التبرعات لمساعدة الحوثيين في اقتناء المزيد من الطائرات المسيّرة. جاء أكبر تبرع معلن من أبو علي العسكري، مسؤول في كتائب حزب الله، الذي تعهّد بالتبرع بمبلغ 685,000 دولار أمريكي.

في 2 فبراير/شباط، أعلنت "ألوية الوعد الحق"، وهي جماعة عراقية موالية لكتائب حزب الله، مسؤوليتها عن إطلاق أربع طائرات مسيّرة استهدفت منشآت حيوية في أبو ظبي. وقالت الجماعة في بيان إن الهجمات ستستمر حتى تتوقف الإمارات عن التدخل في شؤون الدول المجاورة مثل اليمن والعراق. وفي يناير/ كانون الثاني 2021، أعلنت الجماعة نفسها مسؤوليتها عن شن غارة بطائرة مسيّرة على السعودية ونشرت صورًا تهدد من خلالها باستهداف برج خليفة في دبي بطائرة مسيّرة.

التطورات في مناطق سيطرة الحكومة اليمنية

تصاعد التوتر في المهرة في أعقاب هجمات الحوثيين ضد الإمارات

في 15 يناير/كانون الثاني، دعت السلطات المحلية في محافظة المهرة، بقيادة المحافظ محمد علي ياسر، إلى عقد اجتماع تشاوري لبحث الوضع الأمني في المحافظة. رفض فرع المجلس الانتقالي الجنوبي في المهرة المشاركة في الاجتماع ما لم تدين السلطات المحلية الهجمات الأخيرة التي شنها الحوثيون بالصواريخ والطائرات المسيّرة ضد الإمارات. كما قاطع عبدالله بن عيسى آل عفرار، السياسي الموالي للمجلس الانتقالي الجنوبي ونجل آخر سلاطين المهرة وسقطرى، الاجتماع وانتقد ياسر على تويتر لعدم إدانته هجمات الحوثيين. من جانبه، قال ياسر في خطاب ألقاه خلال اجتماع 19 يناير/كانون الثاني بأنه ينظر إلى اليمن كبلد مُوحّد من صعدة إلى حوف، وليس كدولة مقسّمة بين الشمال والجنوب.

في الأشهر الأخيرة، حذر المجلس الانتقالي الجنوبي من توسع رقعة نفوذ الحوثيين في المهرة، واتهم علي الحريزي، القيادي البارز المناهض للسعودية، بتسهيل أنشطة الحوثيين في المحافظة. في 2 يناير/كانون الثاني، دعا آل عفرار إلى تشكيل قوة عسكرية قوامها 5000 جندي من المهرة لطرد "القوات الشمالية"، في إشارة إلى الحوثيين والقوات التابعة لحزب الإصلاح الإسلامي، الذي يتهمه آل عفرار والمجلس الانتقالي الجنوبي بتسهيل تهريب الأسلحة للحوثيين من إيران. سعى المجلس الانتقالي إلى بسط نفوذه في المهرة منذ تأسّسه في عام 2017، إلّا أنه لم يحقق نجاحًا يذكر.

التحالف بقيادة السعودية يشكل ألوية عمالقة بمحور سبأ في مأرب

في 29 كانون الثاني/يناير، عيّن التحالف الذي تقوده السعودية عبدالهادي عبداللطيف القبلي قائدًا للواء الأول عمالقة بمحور سبأ المشكل حديثًا. القبلي هو ابن شيخ قبلي بارز مناهض للحوثيين من قبيلة مراد بمأرب، وسبق أن استُهدف منزله في مديرية الجوبة بصاروخ باليستي حوثي أواخر أكتوبر/تشرين الأول 2021، ما أسفر عن مقتل أكثر من عشرة أشخاص. عُيّن القبلي لقيادة اللواء الجديد بعد انسحاب ألوية العمالقة الجنوبية من مديرية حريب بمأرب أواخر يناير/ كانون الثاني، وكُلّف بمحاربة قوات الحوثيين في جنوب مأرب. سُميت ألوية العمالقة بمحور سبأ على اسم إقليم سبأ (الذي يضم المحافظات الشمالية: مأرب والجوف والبيضاء)، وهو واحد من ستة أقاليم أُعلن عنها في التقسيم الفيدرالي الذي أُقترح في فبراير/ شباط 2014 في أعقاب مؤتمر الحوار الوطني.

اختطاف موظفين أمميين في أبين

في 11 فبراير/شباط، اختُطف خمسة من موظفي الأمم المتحدة في محافظة أبين من قَبل مسلحين يشتبه في أنهم من تنظيم القاعدة. كان موظفو إدارة الأمم المتحدة لشؤون الأمن والسلامة، وهم أربعة مواطنين يمنيين وأجنبي واحد، قد اختُطفوا في طريق عودتهم إلى عدن بعد رحلة ميدانية. وقال زعماء القبائل المنخرطين في مفاوضات للإفراج عنهم إن المتشددين طالبوا بفدية والإفراج عن بعض عناصرهم المعتقلين لدى الحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا. في 6 مارس/ آذار، أفادت وكالة رويترز أن جماعة مسلحة في محافظة حضرموت اختطفت اثنين من العاملين في منظمة أطباء بلا حدود، أحدهما ألماني والآخر مكسيكي. وصرّح مصدر أمني لرويترز أن مسلحين يُعتقد أنهم على صلة بتنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية اقتادوا موظفي منظمة أطباء بلا حدود من سيارتهم.

التطورات في مناطق سيطرة الحوثيين

قوات الحوثيين تستولي على سفينة إماراتية قبالة ساحل البحر الأحمر في اليمن

في 2 يناير/كانون الثاني، استولت قوات الحوثيين على سفينة شحن ترفع العلم الإماراتي وتحمل اسم "الروابي" قبالة ساحل البحر الأحمر في اليمن، بدعوى أنها كانت تحمل إمدادات عسكرية. وبعد أن نشر الحوثيون لقطات لزوارق مطاطية عسكرية النمط وشاحنات وبنادق، أصدر التحالف الذي تقوده السعودية بيانًا اتهم فيه الحوثيين بـ"القرصنة المسلحة" وادعى أن السفينة كانت تحمل معدات طبية من مستشفى سعودي ميداني في محافظة سقطرى اليمنية. كما زعم التلفزيون السعودي الرسمي أن الحوثيين نقلوا البنادق إلى السفينة. احتُجزت السفينة في الذكرى السنوية الثانية للغارة التي شنتها طائرات أمريكية دون طيار وأسفرت عن مقتل قاسم سليماني، قائد فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني الذي سعى إلى دعم الحوثيين خلال معظم فترة الحرب.

في 13 يناير/كانون الثاني، قالت بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة إن فريقها رصد سفينة الروابي من مسافة بعيدة وتحدث مع أفراد طاقمها. بعد ذلك بيوم، أدان مجلس الأمن الدولي احتجاز السفينة، مشيرًا إلى "تزايد عدد الحوادث قبالة ساحل اليمن، بما في ذلك الهجمات على السفن المدنية والتجارية، والتي تشكل خطرًا كبيرًا على الأمن البحري للسفن في خليج عدن والبحر الأحمر". ولا تزال سفينة الروابي وطاقمها المؤلف من 11 شخصًا رهن الاحتجاز لدى الحوثيين في ميناء رأس عيسى.

غارات التحالف الجوية تتسبب في انقطاع الإنترنت وتستهدف مركز احتجاز

في 20 يناير/كانون الثاني، أسفرت غارة جوية شنها التحالف بقيادة السعودية على مبنى تيليمن في مدينة الحديدة عن مقتل أربعة أشخاص على الأقل، بينهم أطفال، وتسببت في انقطاع خدمة الإنترنت في عموم البلاد دام لأربعة أيام. وفي 21 يناير/كانون الثاني، استهدفت غارات التحالف مركز احتجاز يديره الحوثيون في مدينة صعدة، في أكثر الغارات الجوية دموية منذ تدخل التحالف في 2015. بلغت حصيلة الضحايا ما لا يقل عن 91 قتيلًا و236 جريحًا، حيث نجمت معظم الوفيات بسبب انهيار الطابق العلوي للمركز، حيث كان يُحتجز حوالي 1,300 شخص على ذمة المحاكمة و700 مهاجر أفريقي. بعض من أُصيبوا في المركز كان نتيجة الذخيرة الحية التي أطلقتها عليهم قوات الحوثيين، وفقًا لما ذكرته منظمة مواطنة لحقوق الإنسان. في اليوم التالي للغارات الجوية، زعمت السعودية أنه لم يجرِ إبلاغ الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر عن مركز الاحتجاز المشيّد مؤخرًا باعتباره موقعًا غير عسكري، وأنها تحقق في المسألة. في 28 يناير/كانون الثاني، حث متحدث باسم "مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان" التحالف الذي تقوده السعودية على ضمان أن يتسم تحقيقهم بالحيادية والشفافية، قائلًا إنه أثناء زيارة المفوضية لمركز الاحتجاز عقب الهجمات، "لم نرصد أي علامات تشير إلى أن هذا الموقع، الذي كان في السابق ثكنة، ما يزال يضطلع بمهام عسكرية". تُعد الغارات الجوية على الحديدة وصعدة جزءًا من تصعيد كبير في الغارات الجوية للتحالف الذي تقوده السعودية خلال شهر يناير/كانون الثاني، والتي شُنت ردًا على الهجمات الحوثية بالصواريخ والطائرات المسيّرة ضد الإمارات.

محكمة الحوثيين تغلق مكتبة شهيرة في صنعاء

في 6 فبراير/شباط، أمرت محكمة يديرها الحوثيون في صنعاء بإغلاق مكتبة أبو ذر الغفاري، الموجودة في العاصمة منذ ما يقرب من 40 عامًا. اشتهرت المكتبة بمجموعة كتبها الفلسفية والفكرية والسياسية، وصُنف إغلاقها جزءًا من حملة واسعة النطاق لتقييد الآراء التي تتحدى سلطة الحوثيين. كما أُغلقت أيضًا العديد من الصحف المستقلة والمعارضة.

الحوثيون يغلقون ست إذاعات محلية في صنعاء

في 29 يناير/كانون الثاني، أعلنت نقابة الصحفيين اليمنيين إغلاق سلطات الحوثيين في صنعاء ست إذاعات محلية في العاصمة بزعم بثها دون تصاريح وعدم دفعها رسومًا. وقال مجلي الصمدي، مدير إذاعة صوت اليمن، إحدى المحطات الست التي أُغلقت، على فيسبوك، إن 10 صحفيين باتوا عاطلين عن العمل حاليًا، مضيفًا "لا نوالي أحدًا والأغلبية يعرفوننا.. ويعرفون مهنيتنا واستقلالنا.. لسنا سياسيين". في سياق متصل، قال صحفيون من صنعاء إن السلطات أرادت من المحطات الإذاعية بث أغاني حربية حوثية، لترفض بعضها القيام بذلك.

وثقت نقابة الصحفيين اليمنيين في تقريرها السنوي الـ104 انتهاكات بحق الصحفيين في اليمن خلال عام 2021. حُددت الأطراف الرئيسية المرتكبة لهذه الانتهاكات كالتالي: الحوثيون (46) والحكومة المعترف بها دوليًا (26) والمجلس الانتقالي الجنوبي (18).

الحوثيون يعتقلون موظفًا يمنيًا آخر للسفارة الأمريكية

في منتصف فبراير/شباط، اعتقلت قوات الحوثيين مواطنًا يمنيًا كان يعمل سابقًا كمسؤول إعلامي في السفارة الأمريكية المغلقة حاليًا في صنعاء، لينضم إلى 10 من زملائه اليمنيين الذين اعتقلوا خلال الأسابيع التي استولى فيها الحوثيون على مقر السفارة في أكتوبر/تشرين الأول. كما احتجز الحوثيون اثنين من موظفي الأمم المتحدة منذ أوائل نوفمبر/تشرين الثاني.

قيادي حوثي يؤيد المزاعم الروسية في أوكرانيا

في 23 فبراير/شباط، غرّد القيادي البارز في جماعة الحوثيين محمد علي الحوثي على تويتر مؤيدًا اعتراف روسيا بمنطقتين منفصلتين في أوكرانيا كجمهوريتين مستقلتين. وبذلك يكون الحوثي، وهو عضو في المجلس السياسي الأعلى، قد انضم إلى عدد قليل من قادة العالم في دعم الخطوة الروسية، التي سبقت الغزو العسكري لأوكرانيا. وقال الحوثي في التغريدة "نؤيد الاعتراف بدونيتسك ولوغانسك جمهوريتين مستقلتين"، مضيفًا "ندعو إلى ضبط النفس وعدم الانزلاق في حرب يُراد لها استنزاف القدرات الروسية".

التطورات على الساحة الدولية

مجلس الأمن يصف الحوثيين بـ"الجماعة الإرهابية" في قرار تجديد نظام العقوبات

في 28 فبراير/شباط، أصدر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قرارًا يصف فيه الحوثيين بـ"الجماعة الإرهابية" ويوسّع نطاق حظر الأسلحة الحالي الذي استهدف سبعة من قادة الحوثيين ليُخضع الجماعة ككيان تحت حظر السلاح. لم تتضح الآثار الفعلية المترتبة على تسمية الحوثيين جماعة إرهابية، على الرغم من أن الخبراء وصفوها بـ"التطور الكبير"، بالنظر إلى أن مجلس الأمن لم يستخدم هذه التسمية إلا لعدد قليل من الجماعات، بما في ذلك حركة الشباب وتنظيم الدولة الإسلامية. وأشار القرار إلى أهمية توفير المساعدات الإنسانية والواردات التجارية وسمح بالاستثناءات اللازمة لتيسير الأنشطة الإنسانية. كانت الإمارات قد مارست ضغوطًا من أجل صياغة قرار أكثر صرامة، بما في ذلك تطبيق تجميد الأصول وحظر السفر وتوسيع نطاق صلاحيات الحظر البحري، إلا أن ذلك لم يتحقق في النص النهائي.

حظي القرار، الذي جدّد ووسّع نطاق عقوبات مجلس الأمن على الأطراف اليمنية الفاعلة لمدة عام واحد، بتأييد 11 دولة (بما في ذلك روسيا) فيما امتنعت أربع دول عن التصويت (البرازيل والمكسيك والنرويج وأيرلندا) من بين أعضاء مجلس الأمن الـ 15. أعربت الدول الأربعة عن قلقها إزاء عدم وجود تعريف متفق عليه للجماعة الإرهابية والأثر المحتمل الذي قد ينشأ عن هذه التسمية على الجهود السياسية والوضع الإنساني.

أشار مراقبون إلى أن التصويت الروسي جرى تأمينه مقابل امتناع الإمارات عن التصويت على قرارات مجلس الأمن التي تدين غزو أوكرانيا أو المطالبات الموجهة إلى الجمعية العامة بالتعامل مع الوضع هناك. كما تضمن القرار صياغة لغوية عن الحاجة إلى "عملية سياسية تشمل وتلبي التطلعات المشروعة لجميع الأطراف اليمنية المتعددة والمتنوعة". حصرت القرارات السابقة أطراف النزاع في الحوثيين والحكومة المعترف بها دوليًا. وقيل إن هذه الأخيرة مارست ضغوطًا ضد صياغة لغوية أكثر شمولًا. كما تضمن القرار صياغة لغوية أقوى بشأن مشاركة المرأة، مطالبا بـ"المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة في عملية السلام"، مُذكرًا بالحد الأدنى المستهدف لنسبة مشاركة النساء الذي حدده مؤتمر الحوار الوطني اليمني والبالغ 30%.

كيسي كومبس باحث في مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية. يعمل كومبس أيضًا كصحفي مستقل حيث يقدم تقارير معمّقة عن اليمن، مقر إقامته بين عامي 2012 و 2015.

قوات الجيش اليمني تقاتل قوات الحوثيين بالقرب من معسكر أم ريش في مديرية الجوبة بمأرب، 14 يناير/كانون الثاني 2022 // صورة لمركز صنعاء بعدسة عبد المجيد الخادمي

تطورات الحرب

يبدو أن المواجهة بين جماعة الحوثيين المسلحة والقوات المصطفة ضدها وصلت إلى نقطة تحول في كانون الثاني/يناير، مع إحراز ألوية العمالقة المدعومة إماراتيًا تقدمًا جديدًا في شبوة ومأرب. كانت المحافظات محور الصراع خلال العام الماضي، على ضوء تقدم قوات الحوثيين صوب مدينة مأرب ومنشآت النفط والغاز الاستراتيجية في المحافظة. أعقب التقدم المحرز من ألوية العمالقة شن ضربات حوثية ضد الإمارات، ما أدى إلى حملة مكثفة من الغارات الجوية الانتقامية من جانب التحالف الذي تقوده السعودية. تحوّل القتال بعدها صوب مدينة حرض الحدودية في محافظة حجة، حيث سعت قوة جديدة منظمة من قبل السعودية -مدعومة بغارات التحالف الجوية -جاهدة لطرد قوات الحوثيين. تولت هذه القوة ذات التوجه السلفي، ألوية اليمن السعيد، مهمة ألوية العمالقة في جنوب مأرب.

ارتفع إجمالي الخسائر المبلّغ عنها في صفوف المدنيين نتيجة الغارات الجوية، ليصل إلى 426 قتيلًا في شهر يناير/كانون الثاني، وفقًا لمشروع بيانات اليمن. تُعد هذه الغارات الجوية للتحالف الأعنف منذ أكتوبر/تشرين الأول، مع شن 401 غارة جوية فردية في يناير/كانون الثاني و716 غارة جوية في فبراير/شباط، لتصبح الفترة من أكتوبر/تشرين الأول إلى فبراير/شباط أطول فترة من القصف العنيف منذ عام 2018. شهد شهر يناير/كانون الثاني 2022 الغارات الجوية الأكثر عنفًا للتحالف منذ أكثر من خمس سنوات، حيث لقي 139 مدنيًا حتفهم، ليصل عدد الضحايا إلى أكثر من 19,000 مدني بين قتيل وجريح منذ بدء حملة القصف في مارس/آذار 2015. وثق تقرير أممي صدر في 29 يناير/كانون الثاني مقتل ما يقرب من 2000 طفل جندهم الحوثيون، خلال المعارك القتالية بين يناير/كانون الثاني 2020 ومايو/أيار 2021.

ألوية العمالقة تطرد قوات الحوثيين من شبوة

لم يتضح بعد إلى أي مدى بلغ استعداد أو قدرة ألوية العمالقة على التقدم باتجاه مأرب بعد المكاسب التي حققتها في يناير/كانون الثاني في شبوة. حققت القوات المدعومة من الإمارات ومن المجلس الانتقالي الجنوبي انتصارًا سريعًا في الأسبوع الأول من العام الجديد، طاردة الحوثيين من ثلاث مديريات في شمال شبوة بعد إعادة انتشارها من الساحل الغربي. والأهم من ذلك أنها تقدمت أيضًا باتجاه مأرب، حيث كان تطويق الحوثيين لمدينة مأرب يُنذر بسقوط آخر معقل تسيطر عليه الحكومة في الشمال.

بدا أن العملية المباغتة في شبوة قلبت ميزان القوى العسكري ووضعت حدًا للتنبؤات باستسلام مأرب وحقولها النفطية لتقدم الحوثيين لا محالة. في الوقت نفسه، ظهرت خلافات بين القوات المناهضة للحوثيين بشأن كيفية المُضي قدمًا في العملية، حيث قال محافظ شبوة المعيّن حديثًا والمدعوم من الإمارات "عوض بن الوزير العولقي" إن ألوية العمالقة ستواصل القتال في محافظات أخرى، إلا أن رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي، عيدروس الزُبيدي، بدا وكأنه اختار كلماته بعناية في مقابلة أجرتها معه قناة سكاي نيوز عربية التي تتخذ من الإمارات مقرًا لها في 10 يناير/كانون الثاني عندما قال إن الهدف من العملية هو تأمين المحافظات الجنوبية ضد الحوثيين، مع مزيد من العبارات التلميحية بنقل الحرب إلى صنعاء. ويبدو أن تعليقاته تشير إلى أن القيادة الجنوبية لألوية العمالقة كانت غير مهتمة بتوزيع قوات في مأرب أو في جبهات شمالية أخرى.

استمرت عمليات ألوية العمالقة بادئ الأمر في مديريتي الجوبة وحريب جنوب مأرب، بهدف تعزيز السيطرة على المناطق الحدودية في شبوة، فضلًا عن مديريتي ناطع ونعمان في محافظة البيضاء. سقطت مديرية حريب في 24 يناير/كانون الثاني وما تزال خارج سيطرة الحوثيين بينما ما تزال الجوبة محل نزاع.

ألوية العمالقة

شُكلت ألوية العمالقة، المعروفة أيضًا باسم ألوية العمالقة الجنوبية، بدعم من الإمارات عام 2016 لاستعادة السيطرة على ساحل البحر الأحمر في اليمن صوب مضيق باب المندب ومدينة المخا. تتألف ألوية العمالقة حاليًا من 13 لواءً على الأقل، يتراوح قوام كل منها بين ما يقدر بنحو 800 مقاتل إلى أكثر من 3000 مقاتل. هذه الألوية لا تُعد رسميًا جزءًا من القوات التابعة للحكومة المعترف بها دوليًا، ويتلقى عناصرها رواتبهم وغيرها من أشكال الدعم مباشرة من التحالف الذي تقوده السعودية.

في عام 2018، انضمت ألوية العمالقة إلى القوات الأخرى المدعومة من الإمارات في حملة عسكرية تهدف إلى طرد قوات الحوثيين من مدينة الحديدة الساحلية. أُجهضت الحملة أواخر عام 2018 مع توقيع اتفاق ستوكهولم، إلا أن ألوية العمالقة بقيت في معسكرات على مشارف مدينة الحديدة. ظلت في أغلب الأحيان محايدة في الصراعات بين الحكومة والمجلس الانتقالي الجنوبي. لهذا السبب، نُشرت بعض وحداتها في أبين أواخر عام 2019 للفصل بين القوات الحكومية وقوات المجلس الانتقالي.

في الفترة من 9 إلى 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2021، انسحبت ألوية العمالقة وغيرها من القوات المدعومة إماراتيًا من معظم مواقعها على خطوط المواجهة بالقرب من مدينة الحديدة. احتشدت بعضها في مدينة المخا، بينما انتشرت ألوية أخرى على الخطوط الأمامية القريبة في جنوب الحديدة ومديرية مقبنة غرب تعز. أواخر ديسمبر/كانون الأول، أُعيد نشر عدة وحدات من "ألوية العمالقة" في محافظة شبوة لاستعادة السيطرة على ثلاث مديريات شمالية كانت قوات الحوثيين قد استولت عليها في سبتمبر/أيلول. ولتحقيق هذه المهمة، ساعدت ألوية العمالقة في طرد قوات الحوثيين من مديرية حريب في محافظة مأرب المجاورة. أواخر كانون الثاني/يناير 2022، شكل التحالف الذي تقوده السعودية ألوية العمالقة بمحور سبأ في محافظة مأرب، عقب انسحاب ألوية العمالقة الجنوبية.

معظم قادة ألوية العمالقة هم شخصيات سلفية محافظة مثل أبو زرعة المحرمي، خريج معهد دار الحديث السلفي في دماج بصعدة. طُرد أبو زرعة وغيره من السلفيين من دماج وغيرها من المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون بين عامي 2014 و2015. جُند مقاتلو ألوية العمالقة بشكل عام من المقاومة الجنوبية التي تشكلت لطرد قوات الحوثيين من عدن عام 2015. معظم أولئك المجندين الأوائل هم من مناطق قبلية جنوبية في محافظات عدن وأبين ولحج والضالع، ولهذا السبب يُطلق عليهم في كثير من الأحيان اسم العمالقة الجنوبيين. جُند آخرون من الجماعات السلفية، في حين ينتمي عدد قليل من مقاتلي ألوية العمالقة إلى محافظات شمالية مثل الحديدة وريمة والمحويت. ظلت هذه العناصر متحدة في مناهضتها للحوثيين.

هجمات الحوثيين ضد الإمارات

يبدو أن هجمات الحوثيين المتلاحقة بالطائرات المسيّرة والصواريخ ضد الإمارات، والتي ربطتها الجماعة صراحة بعملية شبوة، تلعب دورًا في الحسابات المركزة على إبقاء ألوية العمالقة محصورة غالبًا في شبوة. استهدف الهجوم الحوثي الأول، في 17 يناير/كانون الثاني، منشأة لتخزين النفط بالقرب من مطار أبو ظبي -أسفر عن مقتل ثلاثة أشخاص -فضلًا عن أعمال إنشائية داخل موقع المطار متسببًا في اندلاع حريق. أُحبط هجوم ثان في 24 يناير/كانون الثاني، استهدف على ما يبدو قاعدة الظفرة العسكرية التي تضم جنودًا أمريكيين، بصواريخ باتريوت الأمريكية.

ردًا على ذلك، كثف التحالف من حملة القصف وضرب أهدافًا حول صنعاء والحديدة على وجه الخصوص. أسفرت الغارات الجوية التي شُنت في 17 يناير/كانون الثاني عن مقتل أكثر من 10 أشخاص في صنعاء، بينهم عميد سابق لكلية الطيران والدفاع الجوي. انقطعت خدمة الإنترنت وخدمات الاتصالات لمدة أربعة أيام عقب استهداف مبنى الاتصالات في الحديدة بغارة جوية في 21 يناير/كانون الثاني. كما لقي أكثر من 91 شخصًا حتفهم وجُرح 265 آخرين في غارة جوية بتأريخ 21 يناير/كانون الثاني على مركز احتجاز في صعدة يؤوي مهاجرين. جاء ذلك في أعقاب هجوم استهدف خزانات المياه في صعدة، مما يهدد وصول 120 ألف شخص إلى المياه النظيفة، وفقًا لوكالات الإغاثة.

في أعقاب هذه الهجمات، قاومت الإدارة الأمريكية الضغوط الإماراتية لإعادة تصنيف جماعة الحوثيين كمنظمة إرهابية، على الرغم من أن مجلس الأمن الدولي وافق في 28 فبراير/شباط على توسيع نطاق حظر الأسلحة الذي يستهدف العديد من قادة الحوثيين ليُخضع الجماعة ككيان تحت حظر السلاح، في الوقت الذي وصف فيه نص القرار الحوثيين بالجماعة إرهابية. فاجأت الإمارات، التي اقترحت القرار، المراقبين من خلال تأمين الدعم الروسي للتصويت، ربما في مقابل امتناعها عن التصويت مرتين على قرارات لمجلس الأمن تخص الوضع في أوكرانيا.

في 29 يناير/كانون الثاني، أعلنت ألوية العمالقة أنها ستوقف عملياتها بعد السيطرة على المنطقة الحدودية الفاصلة بين مأرب وشبوة. وأفادت وكالة رويترز أن وحدة جديدة من القوات السلفية الشمالية تسمى "ألوية اليمن السعيد" انتشرت بالقرب من مدينة مأرب بهدف تأمين الطريق إلى شبوة، مما يشير مرة أخرى إلى أن العمالقة -الذين يُنظر إليهم على أنهم أحد أكثر القوى احترافية -لن يمضوا قُدمًا. ذكر تقرير آخر في 13 فبراير/شباط أن سكان محافظة مأرب سيشكلون أيضًا قوتهم الخاصة المنضوية تحت ألوية العمالقة. ورغم عملية إعادة الحسابات هذه، اعتُرضت ضربة صاروخية ثالثة أطلقها الحوثيون في 31 كانون الثاني/يناير حين استضافت الإمارات الرئيس الإسرائيلي إسحاق هرتسوغ في أول زيارة على الإطلاق لرئيس إسرائيلي.

بالإضافة إلى مناوراتها مع ألوية العمالقة، شرعت الإمارات بإعادة تنظيم النخبة الشبوانية، وهي قوة ساعدت في تشكيلها في وقت مبكر من الصراع لأغراض مكافحة الإرهاب. بعد الهزيمة التي لحقت بها خلال اشتباكات مع القوات العسكرية الحكومية عام 2019، تم حلّ النخبة الشبوانية على نطاق واسع، مع تمركز فلول القوة في قاعدتين للتحالف، منشأة بلحاف للغاز الطبيعي المسال على الساحل الجنوبي لشبوة، ومعسكر العلم، شمال العاصمة عتق.

إلّا أنه بعد تعيين العولقي محافظ لشبوة، غيرت النخبة الشبوانية موقع تمركزها إلى مطار عتق، تحت مسمى جديد "قوات دفاع شبوة". انطوى إعادة دور النخبة الشبوانية على تجنيد حوالي 5000 فرد، وفقًا لمصدر في منشأة بلحاف. وأشارت هذه الخطوة إلى نشاط استباقي إماراتي جديد لضمان المصالح السياسية والأمنية والاقتصادية في شبوة، على حساب حزب الإصلاح الإسلامي.

في وادي حضرموت، شرقيّ مأرب وشبوة، أعلن حسن الجابري، الشيخ القبلي المحسوب على المجلس الانتقالي الجنوبي، بتاريخ 8 يناير/كانون الثاني إنشاء معسكرات تدريب. وذكر الجابري أن المعسكرات ستكون لحماية المنطقة ودعم قوات النخبة الحضرمية المدعومة من الإمارات، إلا أن فرج البحسني، محافظ حضرموت وقائد المنطقة العسكرية الثانية التابعة للحكومة، رفض الخطة. البحسني هو أيضًا قائد قوات النخبة الحضرمية المدعومة إماراتيًا، وتربطه علاقة ضعيفة مع المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم أيضًا من الإمارات منذ عام 2019، وبرز كشخصية أكثر استقلالية تحافظ على علاقات جيدة مع الحكومة والرئيس هادي.

استمرار الاشتباكات الطفيفة على عدة جبهات

استمر الصراع في البيضاء وشبوة ومأرب أواخر شهر يناير/كانون الثاني وفي شهر فبراير/ شباط، وإن بدرجة أقل. ففي مأرب، شنت قوات الحوثيين هجومًا بطائرة مسيّرة على مدرسة في حريب، خلال استهداف معسكر أم ريش ومواقع أخرى في مديرية الجوبة. وأسفر صاروخ حوثي عن مقتل خمسة أشخاص في مدينة مأرب في 27 يناير/كانون الثاني، كما وردت تقارير عن مقتل مدنيين آخرين جراء سقوط صواريخ أطلقها الحوثيون في 20 فبراير/شباط. كما شنت قوات الحوثيين هجمات جديدة على مواقع القوات الحكومية بالقرب من الجوبة في 7 مارس/آذار.

في شبوة، أصابت قذيفة حوثية مسجدًا في مديرية جردان حيث كان الجنود الموالون للحكومة يتجمعون في 19 فبراير/ شباط، مما أسفر عن مقتل خمسة جنود. في اليوم نفسه، لقي ثلاثة جنود حتفهم وأصيب 14 آخرين جراء سقوط صاروخ حوثي على مسجد بالقرب من قاعدة العلم العسكرية. بوجه عام، تراجعت حدة الغارات الجوية للتحالف بأكثر من 60% في مأرب، من 145 في يناير/كانون الثاني إلى 52 في فبراير/شباط، وكذلك الحال بالنسبة لشبوة والبيضاء التي شهدت أيضًا انخفاضًا في معدل الغارات. ويبدو أن هذا يعكس عدم وجود صد عسكري من قِبل قوات الحوثيين عقب خسارتهم لأراضي في شبوة، المحافظة الجنوبية الواقعة خارج مسرح العمليات الرئيسية للحوثيين. كما بدا أن انسحاب الحوثيين من مواقع شمال جبل حبشي في محافظة تعز هو السبب في المكاسب التي حققتها الحكومة هناك أوائل فبراير/شباط.

في أبين، ألحقت قوات الحوثيين أضرارًا بالجسور والطرق في منتصف يناير/كانون الثاني، خشية تقدم ألوية العمالقة المتمركزة الآن في عزان بشبوة المجاورة. في 12 يناير/كانون الثاني، دمرت قوات الحوثيين الطريق الوحيد الذي يربط لودر عاصمة أبين بـ"مكيراس"، وهي منطقة شمالية متاخمة للبيضاء. اندلعت معارك قتالية أيضًا بين قوات الحوثيين وألوية الأماجد

المدعومة من السعودية في 11 يناير/كانون الثاني في منطقة جيشان، أعقبها تدمير الحوثيين جزءًا من الطريق الذي يربط المنطقة بـ "لودر". في 15 يناير/كانون الثاني، اشتبكت قوات الحوثيين مع قوات مقاومة ثرة المتحالفة مع الحكومة شمال غرب لودر.

في غضون ذلك، تواصل الغارات الجوية للتحالف الذي تقوده السعودية التركيز على قدرات الحوثيين المتمثلة في الطائرات المسيّرة، مستهدفة وزارة الاتصالات في صنعاء في 14 فبراير/شباط -في أعقاب هجوم بطائرة مسيّرة على مطار أبها أسفر عن إصابة 14 شخصًا -إلى جانب استهدافها لما زُعم أنها غرف عمليات للتحكم بالطائرات المسيّرة غرب صنعاء في 18 فبراير/شباط. شُنت 20 غارة جوية على صنعاء في شهر فبراير/شباط، وهي المرة الأولى منذ عام 2016 التي تشهد فيها المدينة ثلاثة أشهر متتالية هذا العدد من الغارات.

معارك قتالية في المناطق الحدودية الشمالية

في المحافظات الشمالية، استمرت المعارك القتالية في مديرية خب والشعف غرب الجوف خلال شهر يناير/كانون الثاني، دون نتيجة محسومة، حيث حاولت قوات الحوثيين الاستيلاء على آخر معسكر تسيطر عليه الحكومة في طيبة الاسم. في 14 فبراير/شباط، قصف التحالف الذي تقوده السعودية أعمال حفر لآبار المياه في المطمة، ما أسفر عن مقتل وإصابة ثلاثة مدنيين على الأقل. في محافظة حجة، شُن هجوم نظمته السعودية أوائل فبراير/شباط؛ بهدف الاستيلاء على مدينة حرض -أكبر معبر حدودي بين اليمن والسعودية -باستخدام قوات ألوية اليمن السعيد المدعومة بغارات التحالف الجوية. بعد تحقيق مكاسب أولية، بدا أن قوات الحوثيين التي تسيطر على المدينة قد استعادت السيطرة على الجبال المحيطة ومعسكر للجيش بحلول 12 فبراير/شباط. استمرت المعارك القتالية هناك وفي مديرية عبس المجاورة حتى أوائل مارس/آذار. وفي صعدة، استولت القوات الحكومية، بدعم من الغارات الجوية للتحالف، على أراضٍ في مديرية الصفراء بتأريخ 20 يناير/كانون الثاني. زعمت الحكومة في 17 فبراير/شباط أن قواتها تمركزت في مواقع أخرى في الصفراء. ووفقًا لمشروع بيانات اليمن، شهدت حجة أعلى معدل شهري من الغارات الجوية منذ مارس/ آذار 2018 بواقع 51 غارة، مما أسفر عن سقوط 15 مدنيًا.

اختطاف موظفين للأمم المتحدة ومنظمة أطباء بلا حدود في أبين وحضرموت

في 11 فبراير/شباط، اختُطف خمسة من موظفي الأمم المتحدة في أبين، في طريق عودتهم إلى عدن بعد رحلة ميدانية. وفي حضرموت، أُقتيد موظفون أجانب تابعون لمنظمة أطباء بلا حدود من سيارتهم في شرق محافظة حضرموت في 6 مارس/آذار. هذا ويشتبه في وقوف تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية وراء عمليتي الاختطاف.

رجال يقفون تحت لوحة إعلانية عن دقيق القمح في عدن، اليمن، 21 فبراير/شباط 2022. يورد اليمن تقريبا كامل احتياجاته من القمح من الخارج ومن المتوقع أن يؤدي ارتفاع تكاليف الواردات إلى تضخم أسعار الخبز في البلاد // صورة لمركز صنعاء بعدسة سام تارلينغ

التطورات الاقتصادية

الوحدة الاقتصادية بمركز صنعاء

أزمة وقود خانقة في كل أرجاء البلاد

في يناير/كانون الثاني وفبراير/شباط، اندلعت أزمة وقود في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون والحكومة في اليمن. ظهرت الأزمة في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون، في منتصف يناير/ كانون الثاني، واشتدت حدتها بعد ذلك واستمرت حتى وقت كتابة هذا التقرير. حيث تصطف آلاف السيارات، لأيام في بعض الأحيان، أمام عدد قليل من محطات الوقود التجارية التي تبقى مفتوحة، عندما تكون في السوق السوداء، حيث يتوفر الوقود بكثرة، ويتلاعب البائعون بالأسعار. وبحلول نهاية فبراير/ شباط، بلغ سعر خزان البنزين سعة 20 لترًا 40,000 ريال يمني في السوق السوداء، أي أكثر من أربعة أضعاف سعره في محطات الوقود التجارية، المحدد بـ 9,500 ريال يمني. كما ارتفع سعر أسطوانة غاز الطهي سعة 20 لترًا إلى 20,000 ريال يمني في السوق السوداء في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون، أي ما يقرب من أربعة أضعاف السعر الرسمي وضعفي متوسط سعر السوق السوداء في عام 2021. وردًا على ذلك، خرجت مظاهرات حاشدة، سمحت بها سلطات الحوثيين، في صنعاء وغيرها من المدن التي يسيطرون عليها. انتقدت سلطات الحوثيين التحالف الذي تقوده السعودية بسبب أزمة نقص الوقود السائدة، وشجبت الحظر الذي منع شحنات الوقود من دخول ميناء الحديدة، وأدانت صمت المجتمع الدولي، وخاصة الأمم المتحدة.

وعلى الرغم من أن الحكومة المعترف بها دوليًا قد فرضت إجراءات تقييدية تنظم استيراد الوقود من المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون، إلا أن النقص يرجع جزئيًا إلى التلاعب والاستغلال غير القانوني من قِبل جماعة الحوثيين، بهدف زيادة الضغط الدولي على الحكومة والتحالف لرفع الحظر البحري والجوي. سربت مصادر إعلامية صورًا تظهر مئات شاحنات الوقود في طوابير طويلة في صحاري محافظة الجوف، منعها الحوثيون من دخول العاصمة صنعاء. وعند إجراء مقابلات مع وسائل الإعلام المحلية، ادعى المسؤولون الحوثيون أن تلك القوافل قادمة من الأراضي التي تسيطر عليها الحكومة وتحتوي على وقود رديء الجودة ولا يمتثل لمبادئ السلامة التوجيهية.

كما أن محطات الكهرباء في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون أدخلت زيادتين منفصلتين في الأسعار في يناير/ كانون الثاني. فقد رفع تجار الكهرباء من القطاع الخاص الأسعار من 300 ريال إلى 350 ريالًا للكيلو واط، ولاحقًا إلى 460 ريالًا استجابة لنقص الوقود.

وتأتي الأزمة في خضم مرحلة جديدة من التصعيد بين الأطراف المتحاربة بشأن إمدادات وبيع الوقود في جميع أنحاء البلاد. ففي أواخر ديسمبر/ كانون الأول، أصدرت الحكومة المعترف بها دوليًا القرار الوزاري رقم (30) لعام 2021، والذي يحصر توزيع وتسويق وبيع المشتقات النفطية على شركة النفط اليمنية التي تديرها الحكومة (YPC). وتنص المادة

الثانية من القرار على أن تقوم شركة النفط اليمنية بشراء المشتقات النفطية لتغطية احتياج السوق المحلية من قِبل الشركات والتجار المؤهلين؛ وتضع المادة الثالثة آلية للتنفيذ، حيث تقوم شركة النفط اليمنية بموجبها بالتنسيق مع البنك المركزي في عدن، وشركة مصافي عدن، والمكتب الفني للمجلس الاقتصادي الأعلى لدعم احتياطيات النقد الأجنبي بغرض تأمين استيراد مشتقات الوقود.

وعقب وضع الآلية الجديدة، شهدت العاصمة المؤقتة عدن والمدن الأخرى الخاضعة للسيطرة الاسمية للحكومة نقصًا حادًا في الوقود وارتفاعًا في الأسعار. تُعزى الأزمة جزئيًا إلى الإضراب المستمر في نقابة شركة مصافي عدن. في 6 يناير/ كانون الثاني، أصدرت نقابة شركة مصافي عدن بيانًا ونظمت إيقافًا شاملًا عن العمل في عدن، احتجاجًا على القرار الذي يمنح شركة النفط اليمنية التفويض الكامل لتنظيم الواردات والتوزيع، والسعي لاستعادة دور المصافي كهيئة راسخة لتنظيم استيراد الوقود وتوزيعه. كما طالبت النقابة بدفع البدلات المالية المتأخرة وإلغاء قرار حكومي بتعيين مدير تنفيذي جديد.

عُلِّق الإضراب في 27 يناير/ كانون الثاني قبل أن يُستأنف أوائل مارس/ آذار، مما تسبب في إغلاق شبه كامل لمحطات الوقود في عدن والمحافظات الجنوبية الأخرى. هدد العمال في شركة مصافي عدن بتصعيد الإضراب حتى يتم تلبية مطالبهم. ونتيجة لعدم قدرة الحكومة على تجديد احتياطيات الوقود المستنفد، انتشرت السوق السوداء في عدن، ووصل سعر خزان البنزين سعة 20 لترًا إلى 40,000 ريال يمني، أي ما يعادل حوالي 36 دولارًا أمريكيًا. وبين يناير/ كانون الثاني وفبراير/ شباط، أصدرت شركة النفط في عدن عددًا من التعميمات التي ترفع أسعار المشتقات النفطية. ففي منتصف يناير/ كانون الثاني، حددت سعر خزان بنزين سعة 20 لترًا عند 17700 ريال يمني، بعد أن كان 13200 ريال يمني، معللة ذلك بزيادة أسعار الوقود العالمية وانخفاض قيمة الريال. وبعد شهر، رفعت الشركة السعر إلى 18,960 ريالًا، أو 948 ريالًا للتر الواحد.

وقد سبق للحكومة، من خلال القرار الوزاري رقم (49) لسنة 2019، أن حددت شركة مصافي عدن باعتبارها الكيان الوحيد المخوّل باستيراد وتوزيع المشتقات النفطية في جميع أنحاء البلاد. كانت شركة مصافي عدن تعمل بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية التابعة للحكومة، والتي كانت تتعامل مع وثائق الاستيراد والتطبيق لضمان الامتثال. وفي ذلك الوقت، رفضت شركة النفط القرار معتبرة إياه انتهاكًا للقوانين التي تنظم ولايتها وولاية شركة مصافي عدن، التي تنص على أن الأولى مخولة بتسويق النفط، في حين أن الأخيرة مسؤولة عن تكرير واستيراد المشتقات النفطية.

كان لأزمة الوقود تداعيات في جميع أنحاء البلد، حيث تعطلت إمدادات الكهرباء، وتوقفت مضخات المياه، وتقطعت السبل بالناس ممن هم في حاجة ماسة إلى الرعاية الطبية. وقد تأثر تقديم الخدمات الأساسية سلبًا لأن المستشفيات، التي تعتمد اعتمادًا كبيرًا على المولدات الكهربائية، لا تستطيع العمل بكامل طاقتها. كما أن الأسر المعيشية أُرهقت ماليًا، لأن العديد منها يحصل على المياه عن طريق مضخات وشاحنات باهظة الثمن أصلًا، وقد ارتفعت أسعارها الآن. ولم تكن وسائل النقل العام متاحة إلى حد كبير وارتفعت تكلفتها بشكل كبير، ما أدى إلى ارتفاع أسعار الخضروات والمحاصيل المنتجة محليًا وجعل التنقل صعبًا للغاية، مما أعاق قدرة العديد من الأسر على كسب الدخل.

الغزو الروسي لأوكرانيا يؤثر على اليمن: القمح والوقود والمساعدات

في 24 فبراير/ شباط، غزت القوات الروسية أوكرانيا. وردت الدول الغربية بأكثر العقوبات الاقتصادية شمولًا في التاريخ الحديث ضد موسكو وحملة ضخمة متعددة الأوجه لدعم كييف. وترتب على ذلك اضطرابات واسعة النطاق في الشبكات المالية العالمية وسلاسل الإمداد. في اليمن، تتصل الآثار المباشرة المحتملة لذلك بسعر القمح والوقود. ومن المرجح حدوث إعادة توجيه كبيرة للمساعدات الدولية بعيدًا عن اليمن.

تعد روسيا وأوكرانيا أكبر وخامس أكبر مصدري القمح في العالم، على التوالي، ويمثلان 17.6% و8% من الصادرات العالمية. ارتفعت أسعار القمح العالمية -التي كانت قد ارتفعت أصلًا بأكثر من 50% في الأشهر الستة التي سبقت الغزو -بنسبة 34% تقريبًا بين 24 فبراير/ شباط و7 مارس/ آذار، قبل أن تنخفض قليلًا في الأيام التالية.

يُعد القمح أكبر واردات اليمن الغذائية، حيث تمثل حبوب القمح والدقيق ما يقرب من 70% من إجمالي واردات البلاد الغذائية. وكانت أوكرانيا أكبر مصدّر للقمح المستورد في اليمن منذ أواخر ديسمبر/ كانون الأول 2021 إلى نهاية فبراير/ شباط 2022، حيث شكلت حوالي 40%، أو ما يزيد قليلًا عن 755000 طن متري، خلال تلك الفترة. وفي حين أنه من المرجح أن يتمكن المستوردون اليمنيون من الحصول على القمح من موردين جدد بسرعة نسبية، إلا أن الزيادة السريعة في التكلفة سيكون لها آثار كبيرة على مستويات المعيشة والحالة الإنسانية، خاصة في ظل انخفاض قيمة الريال اليمني بشكل كبير.

ستؤدي الطفرة في أسعار الوقود العالمية إلى زيادة تكاليف نقل معظم السلع، مما سيؤثر على أسعارها في اليمن. ارتفعت أسعار النفط بأكثر من 40%في الأشهر الستة التي سبقت الغزو الروسي وقفزت ما يقرب من 30% بين 24 فبراير/شباط و8 مارس/ آذار. ورغم أن الحكومة سوف تستفيد من ارتفاع أسعار صادراتها من النفط الخام، إلا أن أي مكاسب ستكون ضئيلة بسبب ارتفاع تكاليف الواردات من الوقود. فبحسب تقديرات البنك المركزي في عدن في سبتمبر/أيلول 2021، بلغت واردات الوقود وصادرات النفط لعام 2021 2.69 مليار دولار أمريكي و1.26 مليار دولار أمريكي، على التوالي. كما ستؤدي زيادة الطلب على الدولار الأمريكي من أجل شراء هذه الواردات إلى مزيد من الضغط النزولي على قيمة الريال اليمني.

من المتوقع أن تنخفض المساعدات لليمن أكثر في ظل الجهود الغربية الهائلة لدعم أوكرانيا، بعد أن انخفضت بشكل كبير خلال جائحة كوفيد -19 حين أعادت الدول المانحة توجيه الموارد لمعالجة الضغوط المالية المتعلقة بالجائحة. تعكف جهات مانحة مختلفة بالفعل على إعادة رسم ميزانيات معوناتها. مُولت خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن بنسبة 58% فقط عام 2021. وفي خطاب ألقاه أمام مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في 15 فبراير/شباط، قال وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية مارتن غريفيث إن الملايين يواجهون "عقوبة الإعدام" إذا لم يتم استعادة مستويات التمويل. وأشار إلى أن ما يقرب من ثلثي برامج الأمم المتحدة قد تم تقليصها بشكل كبير أو إغلاقها، وأضاف: "لم نفكر من قبل في عدم إعطاء الملايين من الجياع أي طعام على الإطلاق."

الأمم المتحدة تقول إن الحكومة والحوثيين، "اتفقوا من حيث المبدأ" على حل أزمة خزان صافر العائم

في 5 فبراير/ شباط أعلن منسق الأمم المتحدة المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية، ديفيد غريسلي أنه بعد "اجتماعات بناءة" مع كبار المسؤولين في الحكومة وسلطات الحوثيين، اتفق الطرفان "من حيث المبدأ" على كيفية معالجة التهديد البيئي الكارثي الذي يشكله خزان صافر النفطي العائم. ولم تتلقَ ناقلة النفط المتهالكة أحادية الهيكل، التي مر على تصنيعها 45 عامًا، والراسية قبالة سواحل محافظة الحديدة وتحمل على متنها أكثر من مليون برميل من النفط أي صيانة تقريبًا منذ أكثر من سبع سنوات. دون نظام تهوية فعّال، ظلت الغازات المتفجرة تتراكم في الصهاريج. وسيشهد الاقتراح الذي تنسقه الأمم المتحدة نقل النفط إلى سفينة أخرى. ومع ذلك، فقد اتبع الحوثيون نمطًا على مدى السنوات القليلة الماضية يتمثل في الموافقة من حيث المبدأ على خطط الأمم المتحدة لمعالجة السفينة، ثم يتراجعون عن التزامهم. وبحسب غريسلي، "هناك حاجة إلى ترجمة النوايا الحسنة التي يبديها جميع المتحاورين إلى أفعال في أقرب وقت ممكن".

نادي باريس يعلق مدفوعات الدين اليمني

في منتصف يناير/ كانون الثاني، أعلن نادي باريس للبلدان الدائنة أنه مدد تعليقه لديون اليمن، مما يعني أن البلاد لن تكون مسؤولة عن مدفوعات خدمة الديون التي كانت مستحقة في نهاية عام 2021. بحلول عام 2020، كان اليمن مدينًا بمبلغ 1.68 مليار دولار أمريكي لأعضاء نادي باريس. وذكر الإعلان أن الحكومة اليمنية "التزمت بتكريس الموارد المحررة من هذه المبادرة لزيادة الإنفاق من أجل التخفيف من التأثير الصحي والاقتصادي والاجتماعي لأزمة كوفيد"19-، والسعي إلى تخفيف الديون من الدائنين الدوليين الآخرين.

إنتاج النفط في حضرموت: المحافظ يوقف الصادرات والشركة الكندية توقف العمليات

في 25 يناير/كانون الثاني، هدد محافظ حضرموت فرج البحسني بوقف صادرات النفط من المحافظة. تضمنت مذكرة البحسني المكوّنة من صفحتين والموجهة إلى رئيس الحكومة، معين عبدالملك سعيد، عددًا من المطالب الشعبية، بما في ذلك رفع حصة حضرموت من مبيعات النفط من 20% إلى 30%؛ والتنفيذ الفوري لمشروع محطة توليد الطاقة البالغة 100 ميجا؛ واستكمال صيانة محطة الريان للطاقة؛ والموافقة على تجنيد ودفع المخصصات المالية لـ10 آلاف جندي إضافي إلى المنطقة العسكرية الثانية، إضافة إلى دفع رواتبهم المتأخرة. لطالما استخدم البحسني مرارًا وتكرارًا أسلوب الضغط خلال نزاعه الذي استمر سنوات طويلة مع الحكومة حول توزيع عائدات النفط.

وفي 30 يناير/كانون الثاني، أفادت وكالة رويترز أن شركة كالفالي النفطية الكندية أوقفت عملياتها في محافظة حضرموت بسبب تدهور الأوضاع الأمنية. وأخطرت كالفالي الموظفين والمتعاقدين في 17 يناير/ كانون الثاني بتعليق العمليات في القطاع 9، "مشيرة إلى تعطل الإنتاج والنقل منذ 14 ديسمبر/ كانون الأول من نقاط التفتيش خارج بوابة الشركة وحواجز الطرق". ولعدة أشهر، احتج المتظاهرون في حضرموت بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية. وفي أوائل يناير/ كانون الثاني، في محافظة شبوة المجاورة، ظهرت تقارير عن انفجارات متعددة على طول خط الأنابيب المؤدية إلى ميناء النشيمة لتصدير النفط.

مزيد من انخفاض قيمة الريال اليمني في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة

شهدت الأوراق النقدية الجديدة من الريال اليمني انخفاضًا تاريخيًا خلال عام 2021، حيث خسرت ما يقرب من ثلثي قيمتها وانخفضت إلى 1726 ريالًا للدولار الواحد. وجاء رد الرئيس هادي أواخر ديسمبر/كانون الأول متمثلًا في تغيير مجلس المحافظين في البنك المركزي اليمني بعدن، في محاولة لاستعادة ثقة المؤيدين الأجانب ووقف الانخفاض في قيمة الريال. اتُهمت إدارة البنك المركزي السابقة من قِبل فريق الخبراء الدوليين التابع للأمم المتحدة بالتواطؤ لاختلاس ما يقرب من نصف مليار دولار من الوديعة السعودية. بدأ الريال في التعافي في الشهر الأخير من عام 2021، وانتعش إلى 781 ريالًا للدولار بحلول 27 ديسمبر/ كانون الأول.

إلا أن الانتعاش في قيمة الريال أواخر العام كان مؤقتًا. بحلول 2 يناير/ كانون الثاني، بلغت قيمته المتداولة نحو 1210 ريالات للدولار في سوق الصرف الموازية. وردًا على ذلك، يواصل البنك المركزي اليمني في عدن التدخل من خلال تداول العملات الأجنبية بالمزاد، ولكن التأثير حتى الآن كان ضئيلًا. وانخفضت قيمة الريال بشكل مطرد، إلى أن وصل إلى 1200 ريال يمني للدولار الواحد في 27 فبراير/ شباط، بعد ارتفاع طفيف في أواخر يناير/ كانون الثاني وأوائل فبراير/ شباط. وعلى النقيض من ذلك، حافظت الأوراق النقدية اليمنية القديمة على قيمتها في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون، حيث تم تداولها بين 604 – 600 ريال يمني للدولار خلال شهري يناير/ كانون الثاني وفبراير/ شباط.

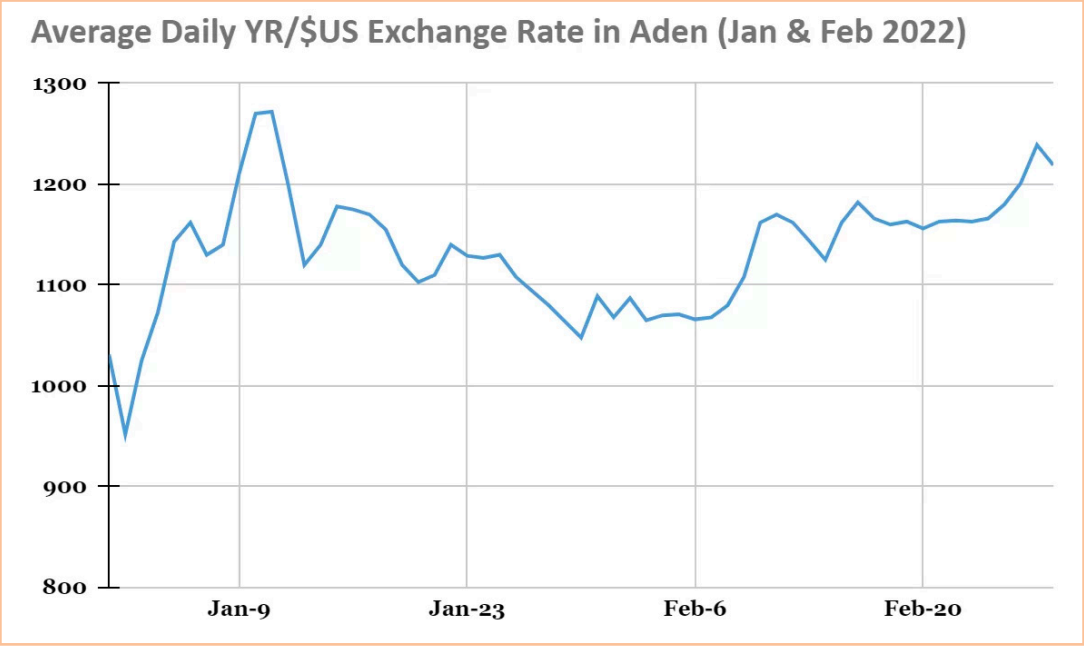

المصدر: الوحدة الاقتصادية بمركز صنعاء

جندي من القوات التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي يؤدي صلاة العشاء من مكان مطل على عدن، اليمن، 22 فبراير/ شباط 2022 // صورة لمركز صنعاء بعدسة سام تارلينغ

مقال مصوّر: الحياة في عدن

عدن، العاصمة المؤقتة للحكومة اليمنية المدعومة دوليًا، لا تقدم سوى أدنى مظاهر القبول لسلطة الرئيس عبدربه منصور هادي. فالمكاتب الحكومية المحلية تعلّق صورة الرئيس بكل تفانٍ، إلا أن العلم القديم لجنوب اليمن هو الذي يُرفع فوق الأبواب الرئيسية وجميع أنحاء المدينة، ويُرسم على الجدران ويُخاط على زي القوات المسلحة التي تؤمّن المدينة. تخضع عدن حاليًا لسلطة المجلس الانتقالي الجنوبي الانفصالي وعلى الرغم من أن المجلس جزء من حكومة هادي، إلا أنه غالبًا ما يتصرف كحزب معارض ساخط، ومسلح جيدًا ينتظر الآخرين لكي يعيدوا تشغيل المدينة مرة أخرى.

تضررت مدينة عدن بشدة عام 2015 على يد الحوثيين، الذين حاولوا السيطرة على المدينة بالقوة، بالإضافة إلى الغارات الجوية التي شنها التحالف الذي تقوده السعودية من أجل دفع قوات الحوثيين إلى التقهقر نحو صنعاء. كما شهدت المدينة المزيد من القتال العنيف عام 2019، عندما انتزع المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم إماراتيًا السيطرة على المدينة من حكومة هادي، حلفائهم الاسميين في الحرب ضد الحوثيين. وفي الأشهر الأخيرة، اندلعت اشتباكات مسلحة في المدينة نتيجة نزاعات بين المجلس الانتقالي وأمراء الحرب المحليين. ولم يُصلح سوى القليل من الأضرار التي تكبدتها المدينة خلال السنوات السبع الماضية.

حيث يواجه سكان عدن اليوم نقصًا حادًا في الكهرباء وارتفاعًا في الأسعار ومخاوف أمنية عامة. وعلى الرغم من أن المجلس الانتقالي وحكومة هادي قد امتنعا إلى حد كبير عن الحرب المفتوحة في الأشهر الأخيرة، إلا أن العلاقة العدائية بينهما ما تزال مستمرة. هذه التحديات الحالية، التي تُركت دون رادع، يمكن أن تستنزف صبر الجمهور الضعيف مع ميل المجلس الانتقالي الجنوبي إلى الإلقاء باللوم عن المشاكل التي تعاني منها المدينة على شركائه الحاكمين.

لقد أمضى المصوّر سام تارلينغ أسبوعًا في عدن في فبراير/ شباط، حيث التقط صورًا لمدينة بعيدة عن الخطوط الأمامية، لكنها ما تزال تعاني من ويلات الحرب ومن صراع الحكومة المنقسمة على الحكم.

جندي من القوات التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي يقف على دبابة متضررة في عدن، اليمن، 22 فبراير/ شباط 2022 // صورة لمركز صنعاء بعدسة سام تارلينغ

طفل يركب دراجته أمام مبنى دمرته الحرب في عدن ، 22 فبراير/شباط 2022 // صورة لمركز صنعاء بعدسة سام تارلينغ

كتابات على الجدران والقمامة تطفى على مبنى في حي كريتر في عدن. تضرر الحي بشدة في عام 2015 بسبب غارة جوية للتحالف الذي تقوده السعودية أثناء احتلال الحوثيين للمدينة. لم يتم ترميم سوى جزء قليل جدا من الأضرار التي لحقت بالحي في السنوات التي تلت ذلك. 4 فبراير/شباط 2022 // صورة لمركز صنعاء بعدسة سام تارلينغ

امراة تمشي أمام جدارية باهتة لعلم اليمن الجنوبي في عدن، 22 فبراير/ شباط 2022 // صورة لمركز صنعاء بعدسة سام تارلينغ

التونة وهي توضع على الثلج في سوق السمك في عدن. باتت الأسماك، التي لطالما كانت عنصرا غذائياً أساسيا في متناول العديد من اليمنيين، باهظة الثمن بشكل متزايد نتيجة ارتفاع أسعار الوقود. 24 فبراير/شباط 2022 // صورة لمركز صنعاء بعدسة سام تارلينغ

مريض يُعالج في وحدة العناية المركزة بمستشفى الجمهورية في عدن. المستشفى الذي كان يعتبر حديثا في السابق هو الآن متهالك ومتداعي إلى حد كبير، ويستقبل فئة من سكان عدن ممن لا يستطيعون تحمل تكاليف العلاج في مكان آخر. تستولي الميليشيات المحلية على طابقين لعلاج مقاتليها. 23 فبراير/ شباط 2022 // صورة لمركز صنعاء بعدسة سام تارلينغ

بيزاويت تيدروس أبريرا، 20 عاما، اثيوبية الأصل، تجلس أمام الكشك الذي تعيش فيه داخل مخيم مؤقت في عدن على بعد أقل من 100 متر أسفل الشاطئ الذي يضم منتجع يطل على واجهة بحرية. جاءت ابريرا إلى اليمن قبل 17 عاما مع والدتها، واعتقلت في صنعاء العام الماضي بعد احتجاجها على اندلاع حريق مروع في مارس/ آذار 2021 في احدى مخيمات احتجاز المهاجرين. اعتقلت سلطات الحوثيين المحتجين، معظمهم من المهاجرين، وأرسلتهم في شاحنات إلى الطرف الجنوبي من الأراضي التي يسيطرون عليها. كان أبريرا ضمن مجموعة سارت ليومين مشيا على الاقدام حتى عدن. تاريخ الصورة 25 فبراير/شباط 2022 // صورة لمركز صنعاء بعدسة سام تارلينغ

جندي من القوات التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي يتناول البوظة على ظهر مركبة مزودة بمدفع رشاش في عدن، اليمن. 24 فبراير/شباط 2022 // صورة لمركز صنعاء بعدسة سام تارلينغ

الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي في القمة التاسعة والعشرين لجامعة الدول العربية في الظهران، المملكة العربية السعودية، 15 أبريل 2018 . مصدر الصورة: واس

مأزق اختيار رئيس ليس مقدرًا له الزعامة

ميساء شجاع الدين

مضت عشر سنوات على انتقال السلطة من الرئيس السابق علي عبدالله صالح، بعد 33 عامًا من حُكمه، إلى نائبه عبدربه منصور هادي الذي ظل متواريًا في الظل لمدة 18 عامًا كنائب لصالح. يُعد صعود هادي الضعيف سياسيًا والأقل جاذبية بكثير من صالح، والذي لم يكن يُكلف سوى بالمهام البروتوكولية، نموذجًا واضحًا لبقاء الأضعف في ظل قدرته على الصمود.

تولى هادي زمام السلطة في 12 فبراير/ شباط 2012، إثر استفتاء كان فيه المرشح الوحيد. ورغم النتائج المحسومة سلفًا، كان الإقبال على التصويت مرتفعًا نسبيًا حيث أدلى 65 في المائة من الناخبين المسجلين بأصواتهم. التصويت الشعبي بحد ذاته لم يكن لصالح هادي كمرشح، بل كان محاولة لإيجاد حل للوضع المزري الذي تعيشه البلاد.

كان يُفترض أن تدوم رئاسة هادي لفترة قصيرة وانتقالية، في محاولة لإنهاء الأزمة السياسية الخانقة التي انعكست على سبل العيش وتوفر الخدمات المتدهورة خلال انتفاضة عام 2011 ضد الرئيس صالح آنذاك. تعرض المزاج الشعبي للإحباط فيما بعد بسبب الأداء الفوضوي للرئيس وحكومته، إلا أن هادي تمكن من الصمود.

الهروب الأول

كان هادي نائبًا لرئيس أركان القوات المسلحة في جنوب اليمن حين اندلعت الحرب الأهلية عام 1986، حيث كان مواليًا لرئيس جنوب اليمن آنذاك، علي ناصر محمد. بعد هزيمتهم في المعارك القتالية الضروس، فرّ محمد ناصر إلى صنعاء مع الآلاف من الموالين له، بمن فيهم هادي.

بقي هادي في صنعاء دون الاضطلاع بدور فاعل حتى قيام الوحدة عام 1990، حين طلب رئيس جنوب اليمن، علي سالم البيض، من صالح إجبار علي ناصر محمد بمغادرة صنعاء، وهو المطلب الذي نُفذ. إلا أن الضباط العسكريين والجنود الموالين له بقوا.

سرعان ما أعقب الوحدة نشوب أزمة سياسية بين الفصائل الشمالية والجنوبية، تفاقمت إلى حرب أهلية في مايو/أيار 1994. خلال فترة الصراع، عوّل صالح على دعم القوات العسكرية الجنوبية والقادة الذين هُزموا في حرب 1986، بمن فيهم هادي. خلال الحرب القصيرة، التي انتصر فيها صالح والحكومة في صنعاء في 7 يوليو/ تموز 1994، عُيّن هادي وزيرًا للدفاع. وما لبث أن عُيّن نائبًا للرئيس صالح في أكتوبر/ تشرين الأول 1994.

صعود هادي إلى منصب نائب الرئيس كان تعبيرًا عن أمرين: أولًا، قضت الصراعات الدموية في الجنوب، وخاصة الحرب الأهلية في عام 1986، على معظم القادة السياسيين والعسكريين المؤثرين في الجنوب. وما زاد الأمر تعقيدًا إحكام الحزب الاشتراكي الحاكم في جنوب اليمن قبضته السلطوية، والتي لم تسمح بظهور شخصيات سياسية جديدة. وهكذا، مثّل هادي الفلول الضعيفة من النخب الجنوبية، وهو ما عاد بالنفع على القيادة في الشمال التي كانت تسعى إلى تمثيل "الوحدة الوطنية". ثانيًا، كان العُرف السائد بين الجمهوريات العربية هو تعيين نواب رؤساء لا يشكلون تهديدًا للسلطة المطلقة للرئيس. بالتالي كان هادي الرجل المناسب لهذا المنصب.

البحث عن رئيس ضعيف

لم يكن هادي شخصية معروفة كثيرًا لدى الشعب ولم يكن منخرطًا بشكل بارز في القرارات الجوهرية كنائب للرئيس. إلا أنه كان مقربًا من علي محسن الأحمر، القائد العسكري القوي ونائب الرئيس الحالي في حكومة هادي. خلال الانتفاضة الشعبية عام 2011، وجدت النخب السياسية نفسها في مأزق البحث عن حلول وبدائل لحُكم صالح. كان هؤلاء الزعماء الحزبيون والعسكريون والقبليون يسيطرون على اليمن منذ نهاية سبعينيات القرن العشرين، ووجدوا أنفسهم في مواجهة صعود تيارات مختلفة: تمرد في الشمال؛ وحركة انفصالية سلمية في الجنوب؛ وانتفاضة شعبية سلمية متنامية عام 2011. أفضى انخراط الشباب إلى أن تصبح هذه الحركات أكثر تطرفًا في مطالبها بالتغيير والطموحات التي تبنتها، سواء كانت دينية أو مدنية. كانت هذه الحركات في مواجهة مجموعة من النخب المسنة التي حاولت يائسة إيجاد حلول من صندوق حيلها السياسية الذي عفا عليه الزمن.

اختارت هذه النخبة حلولها المعتادة في أوقات الأزمات: التحالفات الهشة، وموازنة القوى، والتوصل إلى تسويات. أدى ذلك إلى صياغة مبادرة مجلس التعاون الخليجي، التي عكست طموحهم السياسي المحدود، ورغبتهم النمطية في التحايل على الأسباب الجذرية للاضطرابات، وعدم تبني فهم حقيقي للتهديد الخطير الذي تتعرض له البلاد. في نهاية المطاف، كُلف الرئيس هادي البالغ من العمر 68 عامًا ورئيس الوزراء محمد باسندوة البالغ من العمر 77 عامًا بإنقاذ البلاد واستكمال ثورة الشباب.

وقع الاختيار على هادي كمرشح بتوافق الآراء، جزئيًا بحُكم كونه الرجل الثاني دستوريًا في ترتيب تولي منصب الرئاسة. في الواقع، كان صالح يميل إلى استبدال هادي بـ"علي مجور"؛ أحد الموالين له من غير المؤثرين على المشهد؛ ورئيس وزرائه آنذاك. أصر هادي، إلى جانب تكتل أحزاب اللقاء المشترك المعارض، على إدراجه في الاتفاق كبديل لصالح، خشية أن يستبدله صالح في أي لحظة كنائب للرئيس. العامل الثاني الذي صبّ في مصلحة هادي هو ضعفه السياسي الذي جذب الانتهازيين.

كان من بين مؤيدي هادي شخصيات سياسية من ضمنها علي محسن وحميد الأحمر، الشيخ القبلي البارز الموالي لحزب الإصلاح. كان علي محسن، الذي انشق عن النظام وأعلن دعمه لانتفاضة 2011، أيضًا حليفًا قويًا لحزب الإصلاح الإسلامي، التكتل الأكثر تنظيمًا في الاحتجاجات والأكثر حضورًا على وسائل الإعلام. بالمثل، كان أعضاء من أحزاب المعارضة ينظرون إلى باسندوة -الذي اضطر إلى الإنكار علنًا بأنه مدين بالفضل للأحمر -كشخصية ضعيفة يسهل التحكم بها، ما جعله خيارًا جذابًا لتبوء منصب رئيس وزراء المرحلة الانتقالية. في خضم هذه المناورات، عاشت الدولة اليمنية أخطر مراحلها بقيادة شخصيات غير مُلهمة، بينما حال الفساد والسلطوية دون ظهور قيادات جديدة فاعلة.

على خطى صالح

لم يُخفِ المقربون من هادي بتاتًا حقيقة أنه كان أحد أكبر المعجبين بصالح. فقد أثر تقييم صالح للأشخاص من حوله على هادي بشكل كبير. لاحقًا، كانت تعيينات هادي تقتصر عادة على أعضاء من الدائرة المقربة من صالح. حاول هادي أن يحذو حذو صالح بطرق أخرى، من أجل البقاء في السلطة لأطول فترة ممكنة واحتكار الحُكم. لكن في حين كان صالح شخصية نشطة للغاية، كان يُعرف عن هادي الذي يعاني من مشاكل صحية عديدة، بأنه أقل نشاطًا. كان صالح يتمتع بشبكة واسعة من العلاقات بسبب مهاراته الاجتماعية، في حين تفتقر طبيعة هادي الانطوائية إلى مثل هذه الكاريزما والحضور. أسس صالح نظام حُكم مناسب له يضم مخلصين له على مدى عقود من الزمن، في حين أصبح هادي رئيسًا لبلد يعاني من الاستقطاب، وورث نظامًا محفوفًا بالمخاطر وهشًا بسبب الفساد والمحسوبية والمظالم المتراكمة.

في نهاية المطاف، قرر قادة الأحزاب إعادة صياغة الفترة الانتقالية لتنطوي على مجموعة من المهام التي تتطلب الإنجاز، عوضًا عن كونها فترة زمنية معينة. فتح ذلك المجال أمام تمديد فترة الرئاسة الانتقالية لمدة عامين، ما أعاد للأذهان خُطى سلف هادي، الذي مدد فترة ولايته مرة تلو الأخرى. في وقت لاحق، نأى هادي بنفسه عن شريكيه في السلطة، حزب الإصلاح وعلي محسن. كان المستشارون المحيطون به إما متعاطفين مع جماعة الحوثيين أو لا يتمتعون ببُعد نظر، وفي فترة كانت فيها القوى الإقليمية شديدة العداء تجاه جماعة الإخوان المسلمين التي يرتبط بها حزب الإصلاح، غض هادي الطرف عن التوسع العسكري الحوثيين. تقاعست القوات الجوية اليمنية عام 2014، عن دعم وحدات الجيش الموالية لعلي محسن التي كانت تقاتل الحوثيين في محافظة عمران، المتاخمة للعاصمة صنعاء. ثم رفض هادي دعوات القادة العسكريين بإصدار أوامره لمواجهة الحوثيين وصدّ تقدمهم نحو صنعاء، التي سقطت في نهاية المطاف بعد مقاومة عسكرية لا تذكر.

الهروب الثاني

سُلمت صنعاء للحوثيين كجزء من مقامرة كبيرة من قَبل صالح وهادي. في صباح 21 سبتمبر/ أيلول 2014، أي يوم سقوط العاصمة، توجه قادة الأحزاب السياسية إلى القصر الرئاسي لتوقيع اتفاق مع الحوثيين. سلموا هواتفهم المحمولة عند البوابة، دون أن يدركوا أنهم سيبقون هناك يومًا كاملًا، معزولون عن العالم الخارجي.

في المساء، ذهب الحوثيون إلى القصر وفاجأوا من عُزلوا داخل دار الرئاسة بخبر سيطرتهم على المدينة. وقعوا على اتفاق السلم والشراكة الوطنية، وهي خطة وضعها هادي مع الحوثيين في محاولة لتجنب توسع نطاق الحرب. كان المشهد مهينًا، وكشف بوضوح هشاشة النخب اليمنية، التي وقعت على اتفاق يُشرعن سقوط العاصمة بيد ميليشيا.

كان من السذاجة تصوّر أن الحوثيين سيلتزمون باتفاق سياسي تم توقيعه بعد تحييد الجيش اليمني. كانت الجماعة تفتقر إلى قاعدة دعم شعبية أو خبرة سياسية تسمح لها بالمشاركة في الانتخابات. عوضًا عن ذلك، واصل الحوثيون فرض وجودهم بالقوة، وهي ممارسات قوبلت بمزيد من التنازلات. لم يلتزموا بالملحق الأمني للاتفاق، الذي تضمن بنودًا تنص على انسحاب قواتهم من صنعاء وبقية المدن بعد تشكيل حكومة تكنوقراط. استمر تعنتهم وتوسعهم بقوة السلاح حتى انفجرت أزمة سياسية مرة أخرى في يناير/ كانون الثاني 2015، عندما اختطف الحوثيون مدير مكتب الرئيس هادي، أحمد عوض بن مبارك (وزير خارجية الحكومة اليمنية حاليًا)، بحجة محاولة لمنع تقسيم اليمن ضمن نظام فيدرالي جديد على النحو المنصوص عليه في مسودة الدستور الجديد. أُطلق سراحه نهاية المطاف عبر وساطة قبلية.

في اجتماع عاصف مع هادي بتأريخ 22 كانون الثاني/يناير، فرض الحوثيون شروطهم التي تضمنت تعيين نائب رئيس موال لهم. عوضًا عن قبول مثل هذا الإذلال، استقال هادي وخالد بحاح (الذي خلف باسندوة كرئيس للوزراء عام 2014) ليضعهما الحوثيون لاحقًا تحت الإقامة الجبرية.

وفقًا للإجراءات الدستورية، كان ينبغي على مجلس النواب الاجتماع لإقرار استقالة الرئيس وتعيين رئيس المجلس آنذاك، يحيى الراعي، خلفًا له. كان هذا هو المسار الذي سعى إليه الرئيس السابق صالح، حيث كان حزبه "المؤتمر الشعبي العام" يتمتع بأغلبية في المجلس. إلّا أن الحوثيين رفضوا هذا المسار، معلنين في 6 فبراير/شباط 2015 أنهم سيحكمون البلاد تحت سلطة اللجنة الثورية العليا بقيادة زعيم الجماعة عبدالملك الحوثي.

بدا في تلك اللحظة أن قصة هادي قد شارفت على نهايتها. إلّا أن هادي فرّ بعدها إلى عدن في 21 فبراير/شباط 2015، وتراجع عن استقالته التي لم يُقرها البرلمان قط، وأعلن بطلانها، وفقًا للدستور.

الهروب الأخير

تصاعدت حدة الوضع العسكري في عدن، وبلغ ذروته حين استخدم الحوثيون القوات الجوية اليمنية لشن غارات جوية على قصر المعاشيق في 19 مارس/آذار 2015. دعا الرئيس السابق صالح -الذي تحالفت قواته مع الحوثيين في الزحف جنوبًا نحو عدن -هادي إلى الفرار عبر جيبوتي، في إشارة إلى أسلوب فرار الانفصاليين الجنوبيين خلال الحرب الأهلية عام 1994.

قرر هادي الهروب للمرة الثالثة والأخيرة، مغادرًا اليمن. سافر عبر محافظة المهرة إلى سلطنة عُمان في 25 مارس/آذار 2015 حيث أبلغه العُمانيون أن السعوديين أصروا على استضافته. رغم تردد هادي بادئ الأمر، انتهى به المطاف في الرياض. بدأ تدخل التحالف الذي تقوده السعودية والإمارات بعد يوم واحد، أي بتاريخ 26 مارس/آذار 2015. ذكر هادي في وقت لاحق أن التدخل بدأ دون علمه. نادرًا ما شهدت اليمن عودة النخب السياسية والمسؤولين الذين لجأوا إلى السعودية، بما في ذلك الأسرة المالكة في الشمال في ستينيات القرن الماضي، وقادة الحزب الاشتراكي الذين غادروا بعد الحرب الأهلية عام 1994. لم يعد هادي إلى اليمن باستثناء زيارات قصيرة إلى عدن، كانت آخرها عام 2017.

متلازمة هادي والحرب

بعد 10 سنوات على توليه الرئاسة، قضى هادي سبعة منها خارج اليمن، تكمُن قيمة هادي كرئيس فقط في توفير العباءة لمواصلة تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2216. ضمنت السعودية استصدار القرار في بداية الحرب، والذي يربط شرعية الحكومة اليمنية بهادي ويبرر التدخل السعودي باعتباره يهدف إلى استعادة السلطة الشرعية في صنعاء. بالنسبة لهادي، يعتمد بقاؤه كرئيس على استمرار الحرب التي استفاد منها أبناؤه حيث يُزعم أنهم يترأسون شبكة فساد واسعة النطاق.

النُخب السياسية المسؤولة عن صعود هادي هي ذات النخب التي تتصدر المشهد السياسي الآن، ولا يبدو أنها تعلمت من أخطائها. عمدت هذه النخب على تمكين بعض الشخصيات التي وُلدت من رحم الحركة الشبابية، إلا أنها شخصيات تتسم بنفس الانتهازية وتشاطرهم طموحهم السياسي المحدود. بدون وخز الضمير أو وجود رغبة في وضع مصالح البلاد في المقام الأول، يظل أجيال من اليمنيين يعانون من لعنة إرث هذه النخبة السياسة اليمنية.

ميساء شجاع الدين هي باحثة أولى في مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية. نشرت كتاباتها وتحليلاتها في العديد من وسائل الإعلام، مثل موقع جدلية، والسفير العربي، وصحيفة العربي الجديد، وموقع المونيتور.

مدينة صنعاء القديمة، 24 يوليو/تموز 2019. الصورة لمركز صنعاء. التقطها عاصم البوسي

المشهد من صنعاء: قصف مكثف وأزمات مركبة

سلام الحربي

ملاحظة من المحرر: مُنح المؤلف وجميع الأشخاص المذكورين في هذه المقالة أسماء مستعارة لحمايتهم عبر إبقاء هوياتهم طي الكتمان.

في 25 يناير/كانون الثاني، استيقظت سلمى (٧ أعوام) على وقع انفجار هائل حين قصفت طائرات التحالف معسكر الحفا، شرقي صنعاء. سقطت سلمى من سريرها تسبح في ظلام الغرفة، وملأت صرخاتها المذعورة أرجاء المنزل وهي تركض بحثًا عن والديها في الغرفة المجاورة، اللذين اصطدمت أجسادهما وسقطا على الأرض أثناء تسابقهما للوصول إليها، قبل أن يصل والدها إلى مفتاح الإضاءة.

أعادت الغارات الجوية المكثفة والحثيثة في يناير/كانون الثاني وفبراير/شباط، التي تعد الأعنف خلال السنوات الأخيرة، إلى الأذهان ما شهدته صنعاء وسكانها خلال الأيام الأولى من تدخل التحالف الذي تقوده السعودية في اليمن. هذه المرة، جاء قصف طائرات التحالف ردًا على الهجمات التي شنتها جماعة الحوثيين بالطائرات المسيّرة والصواريخ ضد الإمارات. مرة أخرى، قُصفت الأهداف المعتادة منذ عام 2015: مطار صنعاء، وقاعدة الديلمي الجوية المجاورة شمالي صنعاء، ودار الرئاسة وجبل النهدين إلى الجنوب، وجبل عطان إلى الغرب -حيث يضم الأخيران مخازن أسلحة -ومعسكر الحفا الواقع على بُعد كيلومتر واحد تقريبًا من منزل سلمى، إضافة إلى معسكر الصيانة، ومقر الفرقة العسكرية الأولى سابقًا، وكلية الطيران، والقيادة العامة للجيش في قلب المدينة. كما امتدت حملة القصف الأخيرة لتشمل المؤسسات المدنية والأحياء السكنية.

كانت مقرات مؤسسة الاتصالات في الحديدة وصنعاء ضمن الأهداف الجديدة للتحالف، أدى قصف مبنى المؤسسة بالحديدة في 20 يناير/ كانون الثاني إلى انقطاع خدمة الإنترنت لأربعة أيام في مختلف أنحاء اليمن. وأدى قصف مقر المؤسسة بصنعاء، في 14 فبراير/شباط، إلى قطع الاتصالات الهاتفية الدولية عن اليمن. كما استهدُفت أبراج للاتصالات في محافظتي ذمار وتعز أواخر كانون الثاني/يناير وأوائل شباط/فبراير.

في ليلة 18 يناير/كانون الثاني، قصف التحالف منزلًا سكنيًا في المدينة الليبية بصنعاء، وقُتل 14 شخصًا، بينهم العميد عبدالله الجنيد. زعم التحالف أن الجنيد كان مسؤولًا عن برنامج الطائرات المسيّرة للحوثيين، محاولًا تبرير قصفه منطقة مدنية في ممارسة يجرمها القانون الدولي. تسبب القصف بتدمير عدة منازل مجاورة. كان التحالف قد عمِد استهداف منازل سكنية خلال السنوات الأولى من الحرب، وفي عام 2016، قصف منزل القاضي يحيى الرفيد الذي كلفته سلطات الحوثيين بتولي ملف محاكمة الرئيس عبدربه منصور هادي. كان منزل الرفيد يقع على بعد أقل من كيلومترين من منزل الجنيد، شمالي صنعاء.

أدت تحذيرات التحالف بالابتعاد عن المنشآت العسكرية إلى تفاقم المخاوف بين السكان، مما زاد من الارتباك والقلق

بسبب الطبيعة غير المحددة لهذه التحذيرات. لم يتمكن سكان صنعاء من تحديد المواقع التي يجب عليهم تجنبها، كما أن استهداف المنازل السكنية زاد من صعوبة مثل هذه التقديرات.

أثبتت الأيام الأربعة من انقطاع الإنترنت بأنها الأكثر رعبًا وعزلة للعديد من سكان صنعاء. لم يكن بالإمكان تحديد مواقع القصف، والتي كان يسهل معرفتها عادة من خلال وسائل التواصل الاجتماعي. كما تعذر الاطمئنان على الأصدقاء والمعارف إلا بعد تحديد موقع القصف. تمكن السكان من الصمود خلال الغارات المتواصلة بطرق متنوعة.

في 26 يناير/كانون الثاني، كان نبيل على سطح منزله القريب من جبل النهدين المجاور للقصر الرئاسي، يعيد ضبط طبق استقبال الأقمار الصناعية الخاص به لمتابعة القنوات الإخبارية بعد انقطاع الإنترنت. فجأة، شعر بقوة اهتزاز شديدة دفعته إلى داخل الطبق، بالتزامن مع دوي انفجار هائل ووميض كتلة من اللهب اخترقت سكون الليل وظلمته. استمر استهداف المنطقة على مدار الأيام القليلة التالية، لا سيما في أوقات متأخرة من الليل.

كان طابور طويل من السيارات مصطفًا أمام محطة وقود في منطقة سواد حنش، تتوسط عددًا من أهداف التحالف بما في ذلك مقر الفرقة الأولى مدرع ومعسكر الصيانة. وعلى وقع انفجار قريب، فرّ السائقون الذين كانت سياراتهم لا تزال تحتوي على بعض الوقود، بينما ترك آخرون سياراتهم خلفهم وفروا باحثين عن بر الأمان.

سبق القصف الليلي تحليق مكثف لطائرات التحالف نهارًا على علو منخفض، وأصبح صوت الطائرات الحربية جزءًا من التلوث الضوضائي اليومي في صنعاء. أثارت الطلعات الجوية مخاوف السكان بشأن ما سيأتي بعد ذلك. وأدت الشائعات إلى تفاقم القلق والخوف بين سكان بعض الأحياء، كمنطقة التحرير التي تبادل سكانها معلومات مجهولة المصدر أنه سيتم استهداف جسر الصداقة، الذي يفصل بين مقر البنك المركزي اليمني ومكاتب الرئاسة. قضى معظم السكان نتيجة ذلك عدة ليال خارج منازلهم. يُذكر أن مثل هذه الشائعات راجت على نطاق واسع في بداية الحرب، قبل أن يكتشف السكان أن اللصوص غالبًا ما كانوا يقفون وراءها، إذ يسهل نهب المنازل الخالية من السكان. لا يزال بعض السكان يستجيبون لهذه الشائعات، إلا أنه يتم حاليًا إخلاء المنازل والممتلكات من النساء والأطفال فقط في حين يبقى رب الأسرة لحمايتها.

في سياق متصل، أغلقت العديد من المحلات التجارية أبوابها في أعقاب قصف معسكر التشريفات، الواقع في قلب العاصمة، والذي يتوسط عددًا من أبرز الشوارع مثل شارع الزبيري وشارع هائل (من المفارقة أن الاسم الرسمي للأخير هو شارع الرياض). تضررت واجهات المباني المقابلة للمعسكر، بما في ذلك مستشفى العلياء ومستشفى مغربي للعيون في شارع الزبيري.

رغم شدة القصف المستمر في صنعاء خلال الأسابيع الأخيرة وعواقبه المأساوية على السكان، لا يزال الهدف من شن هذه الغارات الجوية غير واضح. علّقت الكاتبة اليمنية بشرى المقطري على صفحتها على فيسبوك، قائلة: "حصيلة غارات السعودية على صنعاء خلال أسبوع من فبراير الحالي: مقتل قطيع غنم لراعي مسكين فقد مصدر رزقه، مقتل بائع رومي (ذرة شامية)، تدمير مبنى تيليمن. هذه الأهداف الاستراتيجية للتحالف العروبي...".

في 31 يناير/كانون الثاني، نشر الصحفي عمار الأصبحي، وهو من سكان حي النهضة في صنعاء، ما يلي على فيسبوك: "... ضربات جوية متواصلة على حي النهضة، عنيفة جدًا لم أشهدها منذ بداية الحرب. كل الضربات قريبة منا، تكسر زجاج النوافذ، باب البيت انفتح وتساقط الإسمنت من حوله من شدة الضغط. شظايا الانفجارات أسمعها تتساقط جوار البيت. لا أستطيع الكتابة أكثر. الوضع مخيف".

لخص أحد سكان منطقة التحرير، الذي تحدث إلى مركز صنعاء شريطة عدم الكشف عن هويته، الوضع المتدهور في العاصمة بداية العام الجديد:

"دخل علينا العام 2022 بقدمه اليسرى (يقصد أنه عام مشؤوم)، فقد بدأ بالقصف، ثم اندلعت أزمة الوقود الخانقة، وانقطعت خدمة الإنترنت، وأُغلقت ست إذاعات محلية كانت تسلينا بالمنوعات الغنائية. وبنفس الوقت ارتفعت أسعار السلع نتيجة أزمة الوقود، وأصبح الحصول على أسطوانة غاز منزلي أصعب من الحصول على المخدرات. ارتفعت أعداد الجثث العائدة من جبهات القتال بشكل مرعب. حين تعيش في بلد تزيد فيه فرص الموت عن فرص الحياة عليك أن تخاف. في الوقت نفسه، عليك نشر التفاؤل في أوساط أسرتك حتى تتمكن من مواصلة ما تيسر لها من الحياة".

سلام الحربي هو أحد سكان صنعاء، وتم حجب هويته الحقيقية لأسباب أمنية.

سيارة تستعرض صورة لرئيس مجلس القيادة الرئاسي رشاد العليمي على شارع حي المسبح بمدينة تعز ، تاريخ 19 أبريل 2022 // صورة لمركز صنعاء بعدسة أحمد الباشا

ماذا يخبرنا تقرير فريق الأمم المتحدة الجديد عن العلاقات بين إيران والحوثيين؟

د. توماس جونو

قبل 10 سنوات، كانت العلاقات بين إيران والحوثيين تُعد هامشية. أما اليوم، يُعد الحوثيون أحد أهم الشركاء في شبكة الأطراف الفاعلة المسلحة غير الحكومية التي تدعمها إيران على مستوى المنطقة. إن بحث تطور الشراكة بين إيران والحوثيين مسألة صعبة؛ فهناك معلومات محدودة متاحة علنًا حول الديناميكيات السياسية بين قادة كلا الجانبين أو حول طبيعة الدعم العسكري الإيراني.

ظلت تقارير فريق الخبراء المعني باليمن، التي تُقدم سنويًا إلى مجلس الأمن الدولي، أحد المصادر القليلة للمعلومات الموثوقة طوال السنوات الماضية. يقدم التقرير الأخير، الذي صدر أواخر يناير/كانون الثاني، نظرة ثاقبة إضافية حول سياسات إيران في اليمن. كما يتناول تقرير فريق الخبراء مواضيع أخرى، مثل القضايا الاقتصادية والتطورات على ساحة المعركة، إلا أنها ليست محور التركيز في هذا المقال.

تضمنت تقارير سابقة لفريق الخبراء معلومات عكست اتجاهات جديدة مهمة، لا سيما فيما يتعلق بقدرات الحوثيين من حيث الصواريخ والطائرات المسيّرة وإدماج الجماعة في شبكات التهريب العالمية لإيران. لا يكشف التقرير الأخير، الذي يغطي الفترة من 6 ديسمبر/ كانون الأول 2020 إلى 5 ديسمبر/ كانون الأول 2021، عن أي تطورات دراماتيكية من هذا القبيل، لكنه يؤكد بأن الاتجاهات الحالية تتعزز بشكل أكبر.

واصل الحوثيون عام 2021 شن هجمات بالطائرات المسيّرة والصواريخ ضد السعودية، مستهدفين المناطق الحدودية بمنظومات قصيرة ومتوسطة المدى (مثل طائرات مسيّرة من طراز قاصفK2- وصواريخ من طراز بدر) فضلًا عن استهداف البنية التحتية الحيوية في عمق البلاد بمنظومات أخرى طويلة المدى (لا سيما الطائرات المسيّرة من طراز صماد وصواريخ كروز من طراز القدس وصواريخ ذو الفقار الباليستية).[1] وقعت الهجمات على المناطق الحدودية عدة مرات في الأسبوع طوال عام 2021، وكثيرًا ما استُخدمت طائرات مسيّرة وصواريخ متعددة. ووفقًا لفريق الخبراء، يوضح هذا أن الحوثيين ما يزالون "قادرين بسهولة" على اقتناء مكونات هذه المنظومات من الخارج وتجميعها محليًا. أحاط فريق الخبراء علمًا بهجوم واحد فقط، بصاروخ كروز وثلاث هجمات بقذائف باليستية بعيدة المدى عام 2021؛ هذا يشير في رأيه إلى أن الحوثيين ما يزالون يعانون من أجل الحصول على مكونات أكثر تطورًا من الخارج للمنظومات بعيدة المدى.

تسببت الهجمات القليلة بالطائرات المسيّرة والصواريخ بعيدة المدى في أضرار محدودة. لم يكن الهدف الأساسي وراءها

1 "التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني باليمن المنشأ عملا بقرار مجلس الأمن"، مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، 26 يناير/كانون الثاني 2022، ص 23. https://www.securitycouncilreport.org/atf/cf/{65BFCF9B-6D27-4E9C-8CD3-CF6E4FF96FF9}/S_2022_50.pdf

عسكريًا، بل سياسيًا؛ فقد أرسلوا إشارة واضحة مفادها أن السعودية بأكملها، أو تقريبًا كذلك، هدف قريب المنال للحوثيين. كما حققت الهجمات على الإمارات أوائل 2022 إنجازًا مماثلًا. الهدف الأساسي للحوثيين من شن مثل هذه الضربات هو الضغط على خصومهم وبناء نفوذ في المفاوضات نهاية المطاف (على عكس استخدامهم لمنظومات قصيرة المدى داخل اليمن، والتي لها غرض عسكري واضح يتمثل في إلحاق أكبر قدر ممكن من الضرر). من غير المرجح أن يوافق الحوثيون على التخلي عن هذه المنظومات المتقدمة أو التنازل عن اقتنائها في أي تسوية لما بعد الحرب. والرسالة هي أن على السعودية وشركائها الاعتراف بتوازن القوى الجديد هذا، أو مواجهة المزيد من الهجمات.

كما أفاد فريق الخبراء عن استمرار الحوثيين في استخدام الأجهزة المتفجرة المرتجلة المنقولة عن طريق المياه (WBIEDS) في البحر الأحمر. يقدر فريق الخبراء أن الجماعة شنت أربع هجمات من هذا القبيل عام 2021، بما في ذلك هجمات ضد السفن الراسية في منشآت نفطية بالسعودية على بُعد أكثر من 1000 كيلو متر. استخدمت بعض هذه الهجمات نوعًا جديدًا من الأجهزة المتفجرة المرتجلة المنقولة عن طريق المياه (WBIEDS)، لم يجرِ الإبلاغ عنها من قبل، والتي تعمل بمحركين خارجيين. وبالنظر إلى المسافة الممتدة إلى المنشآت البحرية في السعودية، قدر فريق الخبراء أن بعض الهجمات لم تُشن من سواحل اليمن، بل من "سفينة أُم" في عرض البحر.[2] وهذا من شأنه أن يشكل تطورًا مهمًا، حيث يدل على نفوذ وطموح متزايد للحوثيين في البحر الأحمر.

عام 2021، كانت هناك عمليات مصادرة متعددة للسفن الصغيرة -عادة ما تكون مراكب شراعية للصيد -من قِبل البحرية الأمريكية وحلفائها وشركائها، حيث استمرت جهودها لوقف تهريب الأسلحة. حملت إحدى هذه السفن، التي اعترضتها البحرية الأمريكية في 11 فبراير/شباط، على متنها 3752 بندقًا هجوميًا، و198 مدفعًا رشاشًا، ومكونات المدافع الرشاشة الثقيلة، وقاذفات قنابل صاروخية. في العديد من الحالات، لم يتمكن فريق الخبراء من تحديد -بدرجة عالية من اليقين -أن الأسلحة مصدرها إيران وأنها كانت في طريقها إلى الحوثيين. إلا أنه تمكن في حالات عديدة من إثبات أن بعض الأسلحة كانت على الأقل إيرانية المنشأ، في حين أن البعض الآخر منشأها بلدان أخرى (مثل الصين وبيلاروسيا) ولكن قد تكون استحوذت عليها إيران من جهة مورّدة أخرى. على سبيل المثال، من المرجح أن تكون قاذفات آر بي جي التي تم الاستيلاء عليها في فبراير/شباط إيرانية المنشأ، وكذلك الأسلحة الأخرى التي تم الاستيلاء عليها في وقت لاحق من العام. كما أظهر تحقيق فريق الخبراء أيضًا أن إيران تواصل على الأرجح تهريب كميات أقل من الأسلحة باستخدام طرق برية تمر عبر عُمان، كما يتضح من الاستيلاء على سبعة مناظير أسلحة حرارية صينية إيرانية الصنع عند معبر شِحن الحدودي الرابط بين عُمان واليمن في يونيو/حزيران.

تؤكد هذه النتائج المتوصل إليها اتجاهًا قائمًا من قبل؛ تواصل إيران تهريب كميات كبيرة من الأسلحة الصغيرة فضلًا عن مكونات معقدة تكنولوجيًا للمنظومات المتقدمة، بشكل رئيسي عن طريق البحر، ولكن عبر عُمان أيضًا وإن بدرجة أقل. في بعض الحالات، تأتي هذه الشحنات مباشرة من إيران (مع وجود حالات معروفة لنقاط إعادة شحن في عرض البحر أو في الصومال). أحد أهم التطورات التي شهدتها السنوات الأخيرة، والتي تأكدت وتسارعت وتيرتها عام 2021، هو تزايد الإدماج القوي للحوثيين في شبكات سلسلة الإمداد العالمية لإيران من الأسلحة وقطع غيار الأسلحة والمواد ذات الاستخدام المزدوج. وحسبما يؤكد التقرير الجديد، فإن الحوثيين "يواصلون الحصول على المكونات المهمة لمنظومات أسلحتهم من شركات في أوروبا وآسيا".[3] وحقق فريق الخبراء في سلسلة حيازة (سلسلة تتبع) مواد مثل جهاز إرسال الضغط الذي صُنع بادئ الأمر في ألمانيا، وانتهى به المطاف كمُكوّن في صاروخ كروز استُخدم لشن هجوم ضد جدة بالسعودية، في نوفمبر/ تشرين الثاني 2021. يبدو أن شركة في عُمان اشترت جهاز الإرسال من الصين، وتتبع فريق الخبراء أصنافًا مماثلة إلى إيران وتركيا.

بوجه عام، تتيح لنا النتائج الواردة في تقرير فريق الخبراء الجديد صقل فهمنا غير المكتمل للعلاقات بين إيران والحوثيين. وهي تؤكد، على وجه الخصوص، الاتجاهات القائمة فيما يتعلق بتعميق هذه الشراكة، وتساعدنا على فهم العواقب طويلة الأجل على نحو أفضل.

الدكتور توماس جونو هو زميل غير مقيم في مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، حيث تركز أبحاثه على علاقة اليمن بالمنطقة المجاورة.

هذا المقال هو جزء من سلسلة إصدارات لمركز صنعاء، تبحث في أدوار الجهات الفاعلة الأجنبية الحكومية وغير الحكومية في اليمن.

2 "التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني باليمن المنشأ عملا بقرار مجلس الأمن"، مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، 26 يناير/كانون الثاني 2022، ص 21.

3 "التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني باليمن المنشأ عملا بقرار مجلس الأمن"، مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، 26 يناير/كانون الثاني 2022، ص 32.

سيارة تستعرض صورة لرئيس مجلس القيادة الرئاسي رشاد العليمي على شارع حي المسبح بمدينة تعز ، تاريخ 19 أبريل 2022 // صورة لمركز صنعاء بعدسة أحمد الباشا

البيانات المعيبة تستمر في العصف بالاستجابة الإنسانية في اليمن

سارة فولستيك

في أكتوبر/ تشرين الأول 2021، نشرتُ سلسلة من التقارير مع مركز صنعاء تكشف عن إخفاقات عميقة في نظام المساعدات الإنسانية في اليمن. فقد وصفت التقارير التي تستند إلى مقابلات مع 73 من عمال الإغاثة وموظفي الأمم المتحدة والمحللين والخبراء، أن الاستجابة الإنسانية غير فعّالة وغير مناسبة وهي مدفوعة ببيانات مغلوطة وتهيمن عليها الخرافات. وكان من بين القضايا الرئيسية التي أُثيرت سيطرة سلطات الحوثيين على الاستجابة الإنسانية، واعتماد الجهات الفاعلة في مجال المساعدات على البيانات الجزئية والمتحيزة. استُخدمت البيانات المعيبة لدعم الروايات المبالغ فيها التي تصف اليمن بأنها "أسوأ أزمة إنسانية في العالم"، وبأنها دائمًا "على حافة المجاعة". ورغم أن مثل هذه الروايات كانت فعّالة للغاية في جمع الأموال، إلا أنها لا تصمد أمام التدقيق.

ركزت التقارير على جوانب الاستجابة التي يمكن تحسينها إذا توفرت الإرادة الكافية، بهدف إثارة مناقشات نزيهة وشفافة حول كيفية إصلاح نظام المساعدات في اليمن. وفي حين أن هناك دلائل على إحراز تقدم ناشئ في بعض المجالات، مثل إجراء مناقشة أكثر انفتاحًا بشأن إدارة الأمن، إلا أن الاستجابة تظل في الأصل منغمسة في الروايات المغلوطة. ومما يثير القلق فقد زاد حجم التحديات التي تواجه مسألة جمع بيانات مستقلة وموثوقة وغير متحيزة. حيث يمكن ملاحظة ذلك في جمع البيانات لعملية التصنيف المرحلي المتكامل لعام 2022 (IPC)، وهو نظام لتصنيف انعدام الأمن الغذائي، نُشرت نتائجه في 14 مارس/ آذار.

وقد أحاطت أسئلة الدقة وحسن التوقيت والتحيز بعملية التصنيف المرحلي المتكامل في اليمن في عام 2021، ويبدو أن الوضع قد أصبح أكثر تدهورًا. فقد أخبرني أحد الخبراء المشاركين في العملية: "إذا كنتِ تعتقدين أننا واجهنا تحديات في جمع البيانات العام الماضي، فقد تضاعفت التحديات هذا العام ثلاث مرات". وقد برزت مشكلات أساسية في البيانات أثناء التحليل، مما فرض مراجعة الجودة من قبل لجنة مستقلة لمراجعة المجاعة (FRC).

حيث كشفت المحادثات مع العديد من الأشخاص المشاركين في تقييم الأمن الغذائي وسبل العيش لعملية التصنيف المرحلي المتكامل عن مخاوف خطيرة بشأن التدخل والافتقار إلى الشفافية والتحليل الخاطئ. أما في المناطق الخاضعة لسيطرة جماعة الحوثيين المسلحة، فقد استعان برنامج الأغذية العالمي مرة أخرى بمتعاقد خارجي لجمع البيانات.

ورافقت سلطات الحوثيين المتعاقد الخارجي أثناء عملية جمع البيانات في معظم الزيارات الميدانية لكنها لم تمنح الإذن لأي منظمات غير حكومية دولية أو وكالات تابعة للأمم المتحدة للانضمام إليها. ووفقًا لأحد الأشخاص المشاركين في عملية جمع البيانات الأوسع، زار مسؤولون حوثيون تدريبًا لعدّادي البيانات وأمروهم بما يلي: "تقع على عاتقك مسؤولية جمع المعلومات. المعلومات تؤثر على الجميع لذا عليك أن تظهر الحقيقة والحقيقة هي أن الوضع سيء حقًا، وذلك بسبب الحصار والحرب". ويثير هذا التدخل شواغل بشأن التحيز وحيادية النتائج.

عانت عملية التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي لسنوات من انعدام الشفافية. ولا تسمح السلطات الحوثية بشكل روتيني بنقل البيانات الأولية التي تُجمع في المناطق التي تسيطر عليها إلى خارج اليمن. لذلك لم يكن بإمكان موظفي التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي خارج البلاد في السنوات السابقة سوى عرض بيانات النتائج. كما منعت سلطات الحوثيين عام 2022 الموظفين داخل اليمن من الاطّلاع على بيانات الأمن الغذائي الأولية، بما في ذلك مجموعة العمل الفنية التابعة للتصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي. حيث يُحتفظ بالبيانات الأولية على خادم محمي بكلمة مرور يمكن الوصول إليه فقط من قِبل المجلس الأعلى لإدارة وتنسيق المساعدات الإنسانية التابع للحوثيين (SCMCHA) وبرنامج الأغذية العالمي، اللذين رفضوا مشاركة البيانات.

إن مثل هذه القيود المفروضة على الوصول إلى البيانات تعيق تحليل الجودة ولا تسمح للمحللين بالحكم على جودة البيانات الأولية. غير أنه وعلى الرغم من تعذّر الحصول على بيانات أولية عن الأمن الغذائي، فإن البيانات الأولية عن التغذية وسبل العيش التي جُمعت خلال العملية قد جرى تبادلها مع اليونيسيف ومنظمة الأغذية والزراعة. وقال أحد المحللين المشاركين في العملية إن مجموعات بيانات التغذية وسبل العيش الخاصة بالتصنيف المرحلي المتكامل الخاصة بالتغذية وسبل العيش كانت رديئة لدرجة أنه كان يتعيّن التخلص من معظمها؛ وهذا أمر لا يبشر بالخير بالنسبة لجودة البيانات الأولية للأمن الغذائي التي لم يتم مشاركتها.

يقول المحللون المشاركون في عملية التصنيف المرحلي المتكامل إن التلاعب بالمشاركين في المسح وتدريبهم، والذي حدث في السنوات السابقة، ازداد أثناء عملية جمع البيانات لعام 2022. "لقد تعلمت [سلطات الحوثيين]، لأننا علمناهم المؤشرات. لقد علمناهم ما يجب جمعه وكيف يتم السؤال عنه، وهم بدورهم دربوا الأشخاص الذين يجمعون الإجابات على ما يجب أن تكون عليه"، أوضح أحد المصادر. وحتى مع محدودية الوصول إلى البيانات، هناك مؤشرات على التلاعب. على سبيل المثال، في محافظة الحديدة، وجد مسح التصنيف المرحلي المتكامل أن حوالي 300,000 شخص كانوا يواجهون مستويات طارئة من انعدام الأمن الغذائي طرأت حديثًا. يعد هذا تدهورًا مروعًا بالنظر إلى الدعم المكثف الذي يقدمه برنامج الأغذية العالمي في الحديدة، وقد يشير إلى التلاعب بالإجابات. وأثار جامعو البيانات في مدينة صنعاء مثالًا واضحًا على التلاعب، حيث قالوا إن السلطات المحلية أمرتهم بعدم تسجيل أي دخل سنوي يزيد على 50 ألف ريال يمني (حوالي 85 دولارًا أمريكيًا). وفي أعقاب هذه التقارير، اعتبرت بيانات الدخل منحرفة لدرجة أنها حذفت من التحليل.

وفي هذا العام، أشارت العروض التقديمية الأولية للبيانات خلال عملية التحليل إلى أنه يجب تصنيف جميع المناطق اليمنية التي يسيطر عليها الحوثيون تقريبًا على أنها تقع في المرحلة الرابعة من التصنيف المرحلي المتكامل IPC 4، وتواجه مستويات طارئة من الأمن الغذائي، مع تضاعف عدد الأشخاص على حافة المجاعة ثلاثة أضعاف في عام واحد. وكان من المتوقع أن تكون بعض المناطق في حالة مجاعة كاملة، بما في ذلك منطقة عبس في محافظة حجة، ومدينة ذمار في محافظة ذمار وأجزاء من محافظة عمران. ولم تتماشَ هذه النتائج مع الحقائق على الأرض، مما دفع بعض أعضاء مجموعة العمل الفنية إلى اقتراح تعديلات من شأنها زيادة مستويات الأمن الغذائي في بعض المديريات وتخفيضها في مناطق أخرى، للحد من الاختلافات الواضحة وإخفاء مشاكل الجودة الواضحة. كانت هذه المحاولة للتلاعب المصطنع بالإضافة إلى النتائج المتوقعة المشكوك فيها التي قال مصدر مشارك في العملية إنها أدت في النهاية إلى قيام أعضاء مجموعة العمل الفنية التابعة للتصنيف المرحلي المتكامل بطلب مراجعة لجنة مراجعة المجاعة لنتائج التصنيف المرحلي المتكامل.

تظل بيانات التصنيف المرحلي المتكامل، التي صنفت منطقة عبس بأنها في مجاعة كاملة، لغزًا خاصًا. يتلقى الجميع تقريبًا في عبس مساعدات غذائية، في حين تلقى النازحون داخليًا في عبس مساعدات إنسانية متسقة منذ عام 2018. وهناك عدد من الجهات الفاعلة في المجال الإنساني موجودة في عبس، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية الدولية الرئيسية. وفي غياب إخفاقات خطيرة في آليات تقديم المعونة ورصدها، فإن العثور على المجاعة في عبس يشير إلى أن عملية جمع البيانات معيبة بشكل أساسي. ومن الجدير بالذكر أن المنظمات في عبس أعربت عن دهشتها عندما عرضت عليها النتائج المحتملة للمجاعة.

في النهاية، لم تعثر لجنة مراجعة المجاعة على أي دليل على المجاعة في عبس، أو في اليمن ككل، وعكست ذلك النتائج

الرئيسية المنشورة للتصنيف المرحلي المتكامل في نهاية المطاف. وعوضًا عن ذلك، قال مصدر على دراية بالمراجعة التي قامت بها لجنة مراجعة المجاعة وأكدتها النتائج الرسمية للجنة، إن فجوات وتناقضات خطيرة وُجدت في البيانات، كما وُجدت حاجة إلى مزيد من التحقيق لفهم سبب تقييم المناطق التي تتلقى مساعدات إنسانية مستمرة على أنها في مستويات طارئة من انعدام الأمن الغذائي. وهذا يشير إلى وجود مشاكل في إيصال المعونة أو جمع البيانات؛ ومن المرجح أن يكون الأمران معًا.

من الواضح أن جمع البيانات في اليمن ما يزال عرضة للاختراق إلى حد كبير ويتطلب تغييرًا أساسيًا في النهج. فالبيانات الحالية الصادرة من اليمن غير موثوقة، ونتيجة لذلك، تفتقر الاستجابة الإنسانية إلى المصداقية. وقد أعرب مانحان رئيسيان، كل على حدة، عن شعورهما بالإحباط وانعدام الثقة في أكبر الوكالات العاملة في اليمن.

وسيعقد هذا الأسبوع (سبق وأن انعقد) مؤتمر لإعلان التبرعات في جنيف لجمع الأموال اللازمة للاستجابة الإنسانية في اليمن. ولا تزال هناك العديد من الأسئلة حول مصداقية بيانات الأمم المتحدة حول الاحتياجات الإنسانية في اليمن. فالجهات المانحة لديها خيار: بإمكانهم الاستمرار في تجاهل العيوب الأساسية التي تشوب عملية الاستجابة وقبول الروايات المبنية على بيانات متحيزة ومتلاعب بها، أو اختيار الاستماع إلى الجهات الإنسانية الفاعلة التي تطالب بالتغيير. ويجب على المانحين أن يطالبوا بأن تكون الاستجابة الإنسانية قادرة على العمل بشكل مستقل دون تدخل، ويجب عليهم الإصرار على جمع بيانات مستقلة وذات مصداقية لتشكيل أساس للاستجابة المناسبة. وينبغي أن يكون التمويل مشروطًا بذلك.

سارة فولستيك عملت كمنسقة لوصول مساعدات برنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة في اليمن خلال الفترة من فبراير/شباط إلى ديسمبر/كانون الأول 2019. وخلال تقلدها المنصب جابت جميع أنحاء البلاد، وتفاعلت مع ممثلين من جميع أطراف الصراع في محاولة لتيسير إيصال المساعدات. ومنذ عام 2015، عملت لصالح الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية في جنوب السودان واليمن وجمهورية أفريقيا الوسطى والكاميرون، وهي حاليًا منسقة ميدانية لمنظمة أطباء بلا حدود. قبل عام 2015، عملت فولستيك في مجال قضايا حقوق الإنسان والحفاظ على البيئة في أوغندا وسيراليون وليبيريا. وهي حاصلة على ماجستير في القانون الدولي العام من جامعة أمستردام، كما ألفت وشاركت في إعداد مقالات وتقارير لمختلف الوكالات تتناول قضايا سياسية واقتصادية وإنسانية.

شارك في إعداد هذا الاصدار من تقرير اليمن (حسب الترتيب الأبجدي باللغة الانجليزية): رايان بيلي، كيسي كومبس، علي الديلمي، ميساء شجاع الدين، توفيق الجند، أندرو هاموند، خديجة هاشم، عبد الغني الإرياني، ماجد المذحجي، فارع المسلمي، إلهام عمر، سبنسر أوسبرغ، سوزان سيفارايد، أبو بكر الشماحي، نيد والي، إلى جانب الوحدة الاقتصادية بمركز صنعاء.

WWW.SANAACENTER.ORG